الأمم المتحدة

A/56/320/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
23 August 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ١١١ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

التحليل المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٣/١٩٢

موجز

تستكمل هذه الإضافة تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/56/320)، وتتضمن تقييما لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٣/١٩٢. ويكمِّل هذه الإضافة تقريرا الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ أطر التمويل لسنوات متعددة وعن تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (A/56/70-E/2001/58)، وعن البيانات الإحصائية الشاملة عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ١٩٩٩ (A/56/70/Add.1-E/2001/56/Add.1)، والتقرير الأولي عن البيانات الإحصائية الشاملة عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ٢٠٠٠ (A/56/70/Add.2).

* A/56/150.

290901 280901 01-51944 (A)
0151944

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١	٤
ثانيا – السياق المتغير والتحديات	٢-١٠	٤
ثالثا – الموارد والتمويل	١١-٢٢	٨
رابعا – الإشراف الحكومي الدولي على الأنشطة التنفيذية	٢٣-٣١	١١
خامسا – الأُطر الاستراتيجية والبرمجة	٣٢-٥٣	١٣
سادسا – تقييم أثر الأنشطة التنفيذية: بناء القدرات والقضاء على الفقر	٥٤-٦٥	١٩
سابعا – التنسيق على مستوى الميدان	٦٦-١٣٦	٢٣
ألف – تبسيط القواعد والإجراءات وتنسيقها	٦٦-٨٨	٢٣
باء – تعزيز نظام المنسقين المقيمين	٨٩-٩٧	٢٩
جيم – أماكن العمل المشتركة واقتسام الخدمات الإدارية	٩٨-١٠٦	٣٢
دال – الرصد والتقييم	١٠٧-١١٥	٣٧
هاء – الهيكل الميداني	١١٦-١١٧	٣٩
واو – مشاركة الوكالات المتخصصة	١١٨-١٢١	٤٠
زاي – التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي	١٢٢-١٢٨	٤١
حاء – التعاون مع المصارف الإنمائية الإقليمية	١٢٩-١٣٦	٤٣
ثامنا – الأبعاد المتطورة للأنشطة التنفيذية	١٣٧-١٨٣	٤٤
ألف – المساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية	١٣٧-١٤٦	٤٤
باء – حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية	١٤٧-١٥٣	٤٦
جيم – تكنولوجيا المعلومات والاتصال	١٥٤-١٦٢	٤٧
دال – مراعاة المنظور الجنساني في التنمية	١٦٣-١٧١	٥٠
هاء – الأبعاد الإقليمية	١٧٢-١٨٠	٥٣
واو – التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية	١٨١-١٨٣	٥٥

الجداول

١ - حالة تنسيق دورات البرمجة في آذار/مارس ٢٠٠١ ..... ٢٥

٢ - أهمية التحسينات في رأي نظام المنسقين المقيمين ٢٨

٣ - إنشاء أماكن عمل مشتركة/دور للأمم المتحدة، ١٩٩٦-٢٠٠٠ ..... ٣٣

٤ - النسبة المئوية للخدمات المشتركة أو تقاسم الخدمات الإدارية الرئيسية التي حققتها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ٣٥

٥ - الأطر الزمنية التي حددتها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لتحقيق الخدمات الإدارية المشتركة على الوجه التام ٣٥

أولا – مقدمة

١ – تتضمن هذه الإضافة نتائج التحليل الشامل لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، كما تتضمن استكمالا للتقييم الوارد في التقرير المؤقت (E/2001/66)، الذي نظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١. وبغية ضمان دقة التقييم واتساع نطاق شموله على نحو يعكس آراء جميع الشركاء الرئيسيين، فإن هذا التحليل يستند أساسا إلى الردود على الاستبيانات الواردة[1] من ٢٥ من البلدان التي تنفذ فيها برامج، و ١٣ من الحكومات المانحة، و ٢٤ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، و ١١٠ من المنسقين المقيمين، و ٢٢ من مديري برامج/مشاريع الأنشطة الميدانية التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة. وتعتمد الإضافة أيضا على بعثات تقييم الأثر المعنية ببناء القدرات والقضاء على الفقر التي أوفدت إلى ستة بلدان، وعلى تقييم خارجي للعملية المضطلع بها في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأخيرا، فإنها تأخذ في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١.

ثانيا – السياق المتغير والتحديات

٢ – لا يزال العديد من البلدان ينظر إلى منظومة الأمم المتحدة باعتبارها شريكا قيِّما لا غنى عنه، وكمصدر للمساعدة والمشورة اللتين تتسمان بالحيدة والموضوعية. والسياق الجديد للتعاون الإنمائي، الذي طرأ عليه تغير كبير على مدى العقد الماضي، يشكل تحديات جديدة أمام الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويذكر من هذه التحديات، بوجه خاص، مايلي:

(أ) إن العولمة، التي تدفعها قوى التكامل الاقتصادي والمالي والأثر العميم لتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تحدث حاليا تغيرا أساسيا في سياق وديناميات التنمية، وهي وإن كانت تطرح فرصا جديدة تفرض أيضا المزيد من المخاطر والتحديات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

(ب) إن التكامل الاقتصادي العالمي يقلص المسافات في العالم، ولكن الشعور العالمي بالتضامن والمصير المشترك الذي ينبغي لهذا التكامل أن يحدثه لم يقم بعد بين الأغنياء والفقراء. ومع أن الاقتصادات آخذة في الترابط بصورة متزايدة، لا يزال الرفاه ميزة مقصورة على القلة؛

(ج) إن النمو الاقتصادي العالمي القوي في السنوات الأخيرة صاحبته زيادة كبيرة في تفاوت الدخول داخل البلدان الغنية والفقيرة وفيما بين هذه البلدان. ولا يزال عدد الذين يعيشون في حالة الفقر يتزايد رغم أن سبل القضاء على الفقر في إطار زمني قصير هي في المتناول في العالم عموماً؛

(د) إن الوضع الضريبي في معظم الدول الصناعية الرئيسية قد تحسن ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية والتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف بقيا على حالهما أو هبطا؛

(ه) إن إطار ومحتوى جدول الأعمال الإنمائي قد اتسعا وتعمقا، ومع ذلك لا يزال النمو الاقتصادي غير الثابت وغير الكافي في أفقر البلدان يشكل عقبة رئيسية في سبيل تنفيذ جدول الأعمال الواسع هذا. إذ جرى التأكيد على إعطاء الأولوية للبشر وعلى التنمية القائمة على المشاركة، ولكن تنفيذ ذلك من خلال سياسات المعونة وأدائها لا يشهد في الوقت الحاضر إلا تقدماً بطيئاً؛

(و) إن من الأمور التي يزداد إدراكها في الوقت الحاضر أن المشاكل العالمية لا يمكن حلها إلا على المستوى العالمي، وأن المشاكل الوطنية لا يمكن تناولها بنجاح على المستوى المحلي وحده. وقد نشأ ترابط بين المستويين العالمي والوطني. وفيما لا يزال دعم التنمية الوطنية أمراً أساسياً فإن نشوء شواغل عالمية وسياق ونهج عالميين أدى إلى توسيع نطاق التعاون الإنمائي وجعل مهمته معقدة وهائلة بدرجة أكبر، بل إن تقلص الموارد يزيد من صعوبة تحقيقها. وقد برزت التنمية المستدامة والنمو المطرد والقضاء على الفقر بوصفها أهدافا مترابطة للتعاون الإنمائي. وفي الوقت الذي يشهد تشديداً متزايداً على نتائج وفعالية التعاون الإنمائي، يوجد طلب متزايد على قياس ورصد هذه النتائج على مستوى عالمي؛

(ز) إن الحق في التنمية إلى جانب حقوق الإنسان، يحظى الآن بقبول واسع، ويجري على نطاق واسع اتباع نهج إزاء التنمية يقوم على أساس الحقوق. وتجد الأمم المتحدة الآن ما يشجعها[٢] على تقديم الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى بلوغ هدفي الإدارة الرشيدة وإقامة الديمقراطية، وهما من الأهداف التي كانت تعتبر فيما مضى مسعى وطنياً بالمعنى الدقيق للكلمة؛

(ح) إن مفهوم الأمن ينظر إليه الآن باعتباره مفهوماً يشمل أبعاداً اقتصادية وإنسانية. وثمة اعتراف متزايد بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون إقامة سلام حقيقي والعكس بالعكس. ويسلَّم بأن التنمية البشرية تشمل النمو الاقتصادي والحكم الديمقراطي والمساواة الاجتماعية؛

(ط) إن النظرة إلى الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تطورت أيضا وذلك بطرح مفهوم التكيف باعتباره مفهوماً يشمل الأبعاد الاجتماعية على نطاق أوسع؛

(ي) إن هناك جدول أعمال عالميا آخذا في الاتساع يتفق مع جدول الأعمال الوطني المتزايد والمحدد في الوقت ذاته – ويتعارض معه في بعض الأحيان. ففيما زاد جدول الأعمال الإنمائي بالأمم المتحدة واتسع نطاقه، كذلك زادت واتسعت حاجات ومطالب البلدان النامية في مواجهة التحديات الإنمائية الجديدة. فهذه الحاجات والمطالب متنوعة ولكنها محددة، عامة ولكنها مخصصة. إن التشابك بين خطوط جدول الأعمال العالمي الآخذ في الاتساع وبين خطوط المطالب القطرية المتنوعة والمحددة في الوقت ذاته هو أمر يزيد من تعقيد التعاون الإنمائي بالأمم المتحدة.

٣ – وإذ تستخدم حالياً على نطاق أوسع مما في الماضي مجموعة متنوعة من القنوات والأدوات للتعاون الإنمائي، تضطر الأمم المتحدة الآن إلى العمل في بيئة أشد تنافساً وبموارد حقيقية أقل من ذي قبل ومع شركاء جدد وتضطر للمساهمة في بلوغ أهداف ذات أطر زمنية محددة.

العولمة

٤ – سلم إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) بأن العولمة هي ''التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم''. وإن ما يعتبر مهمة رئيسية، وفرصة للتعاون الإنمائي هو ضمان معالجة الآثار السلبية المترتبة على العولمة وتوزيع منافعها توزيعاً أكثر إنصافاً. وتعكف حكومات عديدة على صياغة سياسات عامة مناسبة، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، لمواجهة ديناميات العولمة في السياق الوطني المحدد. ويمكن للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة أن توفر المساعدة بنشر تجارب البلدان الأخرى، ومن خلال أعمالها الاستشارية والتنفيذية التي تدعم السياسات المناسبة.

التحرير

٥ – أثَّر التحرير الاقتصادي في البلدان النامية على التعاون الاقتصادي الخارجي لهذه البلدان مضيفاً حاجات إنمائية جديدة. وتحرير التجارة في سياق الوفاء بالالتزامات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية يعتبر شاغلاً رئيسياً لحكومات هذه البلدان. وفيما تدرك معظم هذه البلدان المنافع التي يحتمل أن يعود بها نظام تجاري محرر، فإنها تريد أن تفتح اقتصاداتها وفقاً لسياق وظروف مجتمعاتها، وتريد أن تحدد سرعة وطريقة القيام بذلك. ويشعر معظم البلدان النامية بأن اقتصاداتها ليست من المرونة والقدرة على التكيف بحيث تفي بجميع شروط نظام التجارة الدولي. ويوجد قلق متزايد إزاء احتمال أن يؤدي التحرير

الزائد من حيث سرعته وشموله إلى زعزعة اقتصادات هذه البلدان التي لا تزال اقتصادات هشة وأن يعطل النمو الاقتصادي فيها. وتطلب البلدان حالياً مساعدة ومشورة منظومة الأمم المتحدة في مجالات مثل تغيير السياسة العامة، والتغيير الهيكلي وبناء الهياكل التحتية المؤسسية. وأما الطلب والحاجة إلى المساعدة التقنية والمشورة من أجل بناء القدرات فيما يتصل بالتجارة فقد زادا وينبغي تلبيتهما.

شركاء جدد

٦ - فيما لا يزال دور الحكومات ضرورياً في تنفيذ ونجاح التعاون الإنمائي للأمم المتحدة، فإن دور هذه الحكومات في الإدارة الاقتصادية آخذ في التغير. ولذلك، وتمشياً مع الدور المتطور للحكومات وفي إطار بنيتها، تتفاعل الأمم المتحدة وفقاً لجدول أعمالها الأوسع مع مجموعة من الأوساط أكبر نطاقاً من ذي قبل، تضم كيانات حكومية مستقلة. والتنفيذ الوطني جعل العمل الإنمائي للأمم المتحدة أكثر قربا من عمل الوزارات التنفيذية ومن عمل المنظمات غير الحكومية، كوكالات مسؤولة عن التنفيذ أو كوكالات منفذة.

٧ - وتُبذل في بلدان عديدة جهود للأخذ باللامركزية السياسية والاقتصادية، وفتح فرص جديدة للشراكات أمام منظومة الأمم المتحدة. وتتطلع سلطات إقليمية ومحلية إلى القيام بدور الشريك المباشر مع منظمات دولية. وتُقام حالياً أنماط شراكات جديدة ومبتكرة، مالية وإدارية بين الأمم المتحدة، والحكومات الاتحادية، والحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية والشعوب. وتساعد المنظمة البلدان في عملية إقامة اللامركزية بصورة ديمقراطية. واعتبر نحو ٩٥ في المائة من المنسقين المقيمين أن التنمية اللامركزية والتنمية القائمة على المشاركة تشكلان مجالاً من المجالات الناشئة في المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

٨ - ولا بد أيضاً من أن يكون المستفيد المقصود بتلك المساعدة شريكاً في عملية التنمية لا ينفصل عنها، لا في تنفيذها فحسب ولكن أيضاً في تصميمها وصياغتها. وتجنباً لمزالق الرعاية والسرقة، وكسبيل للتّمكين، تزايدت أهمية المشاركة النشطة للمجتمع المدني في التعاون الإنمائي للأمم المتحدة. وهذه الجهات الفاعلة من غير أجهزة الدولة تشمل القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية والأوساط العلمية والتكنولوجية. والأمثلة كثيرة على مبادرات مثل الاتفاق العالمي وغيره من الجهود التي تقيم تحالفات مع شركاء غير حكوميين. وفيما يتسع مدى ونطاق شراكة الأمم المتحدة، لا ينبغي المساومة على معايير التحديات والدقة والشفافية والمساءلة.

قمة الألفية

٩ - حدد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وكذلك مؤتمرات عالمية سياقاً جديداً يقيم معالم جديدة ويحدد أهدافاً لها إطارها الزمني، مثل تخفيض عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر مدقع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل في الموعد ذاته. ويتمثل التحدي الرئيسي في ترجمة هذه الأهداف إلى أفعال.

١٠ - وفيما تقع مسؤولية متابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على عاتق الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، فإنها تشكل الولاية والتحدي الرئيسيين لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة حكومات الدول الأعضاء، وفي إضافة قيّمة إلى الجهود الوطنية المبذولة لبلوغ هذه الأهداف. ودعت الجمعية العامة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز وتعديل استراتيجياتها وأنشطتها بحيث تضع في اعتبارها متابعة الإعلان، وطلبت إلى الأمين العام أن يضمن تنسيق تنفيذ الإعلان على نطاق المنظومة. وهذا يضفي شعوراً أكبر بعجالة وأهمية أهداف مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، ويلقي مسؤولية أكبر على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للقيام بدوره في تحقيق إمكاناته كأداة رئيسية للتعاون الإنمائي الدولي على نحو يكفل إدماج الدعم الذي يقدمه إلى المستفيدين في العمليات الوطنية.

ثالثا - الموارد والتمويل

١١ - إن العناصر الأساسية الثلاثة للتعاون الإنمائي الفعال هي التمويل الكافي، والمضمون والمستقر؛ ووجود هيكل مؤسسي نشط؛ ووسائل مناسبة للتصميم والإنجاز. أما عملية الإصلاح التي بدأت في السنوات الأخيرة على يد الحكومات والأمين العام فتتناول جميع العناصر الثلاثة هذه بدرجات متفاوتة من الفعالية.

١٢ - ويعتبر توافر الموارد المالية بصورة مضمونة وكافية شرطاً مسبقاً لمواجهة التحديات الحالية والتحديات الأخرى التي تواجه منظومة الأمم المتحدة. أما وجود قاعدة مالية ضعيفة وغير مستقرة وغير مؤكدة فيعرقل قدرة المنظومة في مجال التعاون الإنمائي على مواجهة هذه التحديات. وتمويل الأنشطة التنفيذية مدرج منذ وقت طويل على جدول الأعمال الحكومي الدولي وكان شاغلاً رئيسياً في الاستعراضات السابقة التي تُجرى كل ثلاث سنوات. وأحد الحوافز الكامنة وراء الإصلاح في التعاون الإنمائي بالأمم المتحدة احتمال أن يؤدي الإصلاح إلى تدفقات للتمويل تكون أكثر استقراراً وأكبر حجماً وذلك بزيادة الموارد الإنمائية. ولكن الاتجاهات التي برزت حتى الآن ليست مشجعة.

١٣ - والمساعدة الإنمائية الرسمية نفسها آخذة في الانخفاض، إذ بلغت أدنى مستوياتها وهو ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٧. ثم ارتفعت قليلاً فبلغت ٠,٢٤ في المائة في عام ١٩٩٩. وانخفضت تدفقات المعونة الدولية في التسعينات قبل أن تستقر قليلاً في السنتين الأخيرتين من العقد. وهبطت المعونة المقدمة إلى أفريقيا للفرد الواحد، مثلاً، من ٤٣ دولاراً إلى ٣٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة منذ أوائل الثمانينات، مما يشكل انخفاضاً بنسبة النصف بالأرقام الحقيقية. وأصبحت الفوارق الشاسعة بين المانحين التقليديين تشكل عائقاً للمعونة. وفيما تجاوز بعض هؤلاء المانحين الهدف البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، تخلف مانحون آخرون كثيراً فبلغت نسبتهم ٠,١ في المائة فقط.

١٤ - وقد سايرت حصة المنظمات المتعددة الأطراف حتى الآن عموماً الانخفاض الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتشكل هذه الحصة في العادة نحو ٣٠ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. والمعونة بالأرقام الحقيقية لا تشهد انخفاضاً أو ركوداً فحسب، بل يخضع أثرها وفعاليتها أيضاً لتمحيص أدق من ذي قبل. وإحدى الفرضيات في تفسير ذلك مفادها، أن المعونة لا تكون فعالة إلا في سياق الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية الرفيعة وبالاقتران معهما. ويخشى آخرون أن تؤدي تلك القيود إلى الانتقائية، وأن تفتح الطريق أمام اعتبارات ذاتية وخارجية. غير أنه يوجد، بوجه عام، إدراك أكبر من ذي قبل بأن فعالية المعونة وأثرها لا يمكن فصلهما عن توافر المعونة. ورغم تزايد الأدلة على كون التمويل الإنمائي استثماراً جيداً من الناحيتين السياسية والاقتصادية، فإن أوساط المعونة المتعددة الأطراف في المجتمعات الصناعية الرئيسية ليست على ما يبدو قوية أو مسموعة بما يكفي للمساعدة في عكس هذا الاتجاه الهابط.

١٥ - ولا يزال تمويل الأنشطة التنفيذية، لا سيما الأنشطة العادية أو الأساسية، دون المستوى الحاسم اللازم لتحقيق الكفاءة والفعالية في إنجاز البرامج. ومستويات عمليات الصناديق والبرامج في بلدان عديدة هي دون المستويات التي أقرتها المجالس التنفيذية لتلك الصناديق والبرامج. أما الأموال الأساسية والموارد العادية فهما ضروريان للاضطلاع بالبرنامج الإنمائي الذي أُقر. أما عدم التماثل المتزايد بين الموارد الموثوقة والمستقرة وبين الموارد العابرة والطارئة فلا يشوه أولويات برنامج التعاون الإنمائي بالأمم المتحدة فحسب، بل يجعل أيضاً من المتعذر إلى حد كبير إدارة البرامج بكفاءة. فنقص الموارد ينعكس على الأثر، مما يؤدي إلى مزيد من التخفيض ويضعف الدعم العام والسياسي. وهذه الحلقة المفرغة يتعين كسرها بزيادة التمويل الأساسي.

١٦ - ويوجد أيضاً اتجاه متنام لدعم الأنشطة الطارئة قصيرة الأجل، مما يضر بالتنمية الطويلة الأجل. والمساهمات المقدمة إلى برنامج الأغذية العالمي توضح هذه المشكلة. فثلثا موارد هذا البرنامج تقريباً مخصصة للمساعدة الإنسانية ولا يخصص إلا ثلثها للتنمية الأطول أجلاً، مما يؤدي إلى عكس الاتجاه السابق لهذه النسبة قبل بضع سنوات. وقد أبلغ بعض المانحين برنامج الأغذية العالمي بأنهم قد يواصلوا تخفيض مساهماتهم لأنشطته الإنمائية. وفيما تُقام الجسور حالياً بين الأبعاد القصيرة الأجل والطويلة الأجل للتعاون الإنمائي، تعتبر أفضليات المانحين والمساءلة من العوامل الهامة. فهذان عاملان يحددان وجهة هذا التمويل.

١٧ - أما المعونة الموجهة من خلال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي فلا تزال تعتمد اعتماداً شديداً على عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو. ولم تحرز حتى الآن نتائج هامة في الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين للتمويل الطوعي في الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى تقاسم أكثر إنصافاً لعبء التمويل.

١٨- وفي السنوات القليلة الماضية، كان نمط التبرعات موضع تمحيص كثير. فقد استند الطابع الطوعي للتمويل إلى اعتقاد وافتراض بسيطين مفادهما: أن للمعونة الإنمائية أساس أخلاقي؛ وأنه سيظل لها دائماً جمهور سياسي مستنير قوي؛ وأن المرونة في اختيار مبلغ المساهمة سوف ترتبط بالأداء مما يؤدي إلى معونة أكبر وليس إلى معونة أقل.

١٩ - وأثار التقدم الذي أحرز في اتجاه وضع أطر لسنوات متعددة لتمويل الأنشطة التنفيذية توقعات بأن تنعكس الاتجاهات الهابطة في الموارد الأساسية، وهذه توقعات لم تتحقق بعد. وفيما توجد حاجة إلى مزيد من الوقت لوضع تقييم مستنير، يتعين المحافظة على نمط وزخم المساهمات لسنوات متعددة وتعزيزها بهدف بلوغ الهدف المرجو، وهو إحداث زيادة ضخمة في التمويل وفي القدرة على التنبؤ به. وهذه خطوة رئيسية إلى الأمام باعتبارها أداة من أدوات التخطيط الاستراتيجي، ولكن مردودها المالي لا يزال غير مؤكد (انظر A/56/70-E/2001/58).

٢٠ - وتتمثل القضايا المطروحة على بساط البحث في وجود الأمم المتحدة وبرامجها على المستوى القطري، وفي قدرتها على الاستجابة لحاجات فرادى البلدان. ونتيجة لذلك، فإن ما يواجه خطر الانخفاض الشديد ليس فقط العمل الإنمائي للأمم المتحدة، بل أيضاً مجمل نشاطها في مجال الدعوة في الميدان، فيما يتصل بالقطاعات المحرومة مثل الأطفال والنساء، وأنشطة إنقاذ الحياة كما في حالة التحصين، ودعم المبادرات المحلية في مجال صحة الطفل والأم، والتعليم الابتدائي والحضانة، والمياه النقية والصرف الصحي. وقد طرأ تخفيض حاد على البرامج والأنشطة الحاسمة أو عُلقت إلى أجل غير مسمى في العديد من البلدان الواقعة في

أفريقيا وفي غيرها من أقل البلدان نمواً. كما أن ثقة وأمل الحكومات والمجتمع المدني في قدرة الأمم المتحدة على مواصلة برامجها الإنمائية معرضان للخطر.

٢١ - والسؤال الأساسي في مجال السياسة العامة - وهو سؤال سياسي فحواه: هل يعتبر اجتماع الدور المتنامي للمؤسسات والقنوات الأخرى في التعاون الإنمائي والتمويل المتناقص من الأمم المتحدة مصادفة غير متسقة، إن لم تكن غير مقصودة، كامنة في طريقة عمل الحكومات، أم هو خيار سياسي جماعي واع من قبل البلدان المانحة؟ وبكلمات الأمين العام، هل يجب على الأمم المتحدة أن تحصر ذاتها في حدود تشجيع وتنسيق الدراسات في نظرية التنمية[٣]؟ هل ينبغي لدور الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون مقصوراً على زيادة الوعي والدعوة ووضع المعايير والمقاييس على الصعيد العالمي؟ هل يمكن الاستمرار حتى في هذا الدور بدون رأس المال المتمثل في الثقة والتصديق الذي تمكنت الأمم المتحدة، على مدى عقود من الزمن، من تكوينه باعتبارها مصدراً محايداً وموثوقاً لتقديم المساعدة والمشورة لهذا العدد الكبير من البلدان في مختلف مراحل تنميتها؟

٢٢ - ويعتبر توفير مزيد من الوضوح والالتزام ضرورياً لا لوضع التعاون الإنمائي في الأمم المتحدة على أساس أسلم وأكثر استقراراً فحسب، بل أيضاً لتنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي بكفاءة. وهذه المسائل ينبغي تناولها على مستوى سياسي رفيع بغية التغلب على التصورات والمزالق التي حالت دون إحراز تقدم. وأحد هذه المحافل هو المؤتمر الدولي القادم المعني بتمويل التنمية الذي سوف يبحث المسائل المعقدة المتصلة بتمويل التنمية. ويمكن لمناقشة موضوعية للسياسة العامة في سياق هذا الاستعراض، أن تشكل أساساً ومرجعاً للمؤتمر.

رابعاً - الإشراف الحكومي الدولي على الأنشطة التنفيذية

٢٣- إن تعزيز الإشراف الحكومي الدولي، لا سيما من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، يعتبر عنصراً محورياً في إصلاح وبعث التعاون الإنمائي بالأمم المتحدة. والتعاون الإنمائي بالأمم المتحدة تموله الدول الأعضاء ويُقصد به إضافة قيمة إلى التنمية في الدول الأعضاء والإسهام فيها. وتحدد الحكومات السياسة العامة من خلال الجمعية العامة، وتوفر الإشراف المنسق من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتدير الصناديق والبرامج من خلال المجالس التنفيذية. والترابط بين هذه الهيئات الحكومية الدولية الثلاث حددته الجمعية العامة في قرارها ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الذي قدم الإطار التشريعي الذي تضطلع فيه كل هيئة من هذه الهيئات بمسؤوليتها.

٢٤- وطوال السنوات القليلة الماضية، شهد هذا الهيكل الحكومي الدولي الذي يقوم على ثلاثة مستويات والذي يتولى الإشراف على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة تطوراً قامت فيه الجمعية العامة بمهامها في وضع السياسة العامة في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري للسياسات كل ثلاث سنوات. أما المجالس التنفيذية فتقدم الدعم الحكومي الدولي لأنشطة الصناديق والبرامج وتقوم بالإشراف عليها. وتشمل مهامها من بين أمور أخرى تنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة والتوجيهات المنسقة التي يضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقديم توصيات إلى المجلس ومن خلاله إلى الجمعية العامة باتخاذ مبادرات جديدة، حسب الاقتضاء. ويقوم الرؤساء التنفيذيون والمجالس التنفيذية باتخاذ قرارات هامة لاستخدام الموارد النادرة استخداماً أمثل بهدف تبسيط وتغيير اتجاه تغطية البرامج وبشأن محور وطابع عمليات التدخل القطرية.

٢٥- ومنذ البداية، لم يحدَّد ويُنفذ دور المجلس على نحو واضح. غير أن المجلس قدم مؤخراً توجيهات أوضح باتخاذه قرارات بشأن مسائل هامة متداخلة مثل مراعاة المنظور الجنساني وبناء القدرات، والقضاء على الفقر. ويجمع المجلس أيضاً من أجل العمل تحت رعايته واضعي السياسة في الحكومات، والرؤساء التنفيذيين، والأفرقة القطرية ووكالات منظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز التنسيق والأثر الإجماليين للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة.

التقارير السنوية المقدمة إلى المجلس من رؤساء صناديق وبرامج الأمم المتحدة

٢٦- طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرتين ١ و٢ من قراره ١٩٩٨/٢٧ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة أن تكفل قيام رؤساء هذه الصناديق والبرامج بتضمين تقاريرهم السنوية المقدمة إلى المجلس تحليلاً وافياً للمشاكل المصادفة والدروس المستفادة. وينبغي أن يسمح ذلك للمجلس عند دراسته للتقارير السنوية بتحديد المشاكل والفرص والقضايا/المجالات التي يستطيع المجلس أن يوفر بشأنها التنسيق الشامل للقطاعات والتوجيه العام على نطاق المنظومة، وأن يقدم اقتراحات ملائمة من أجل القيام بدوره التنسيقي.

٢٧- ويمكن الرجوع إلى المعلومات المفصلة عن نتائج النظر في التقارير السنوية المقدمة من الرؤساء التنفيذيين لصناديق وبرامج الأمم المتحدة في التقارير ذات الصلة المقدمة من هؤلاء الرؤساء.

قائمة موحدة موجزة بالمسائل

٢٨- أشارت الجمعية العامة في قرارها ٥٠/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ إلى وجوب تعزيز دور المجلس في التوجيه وذلك بإيلاء الاهتمام للأهداف والأولويات

والاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة، والتركيز على القضايا المتداخلة وقضايا التنسيق. أما المجلس فقد دعا في قراره ١٩٩٨/٢٧ الصادر في عام ١٩٩٨ الأمين العام إلى وضع الترتيبات اللازمة لكي يقدم الرؤساء التنفيذيون لصناديق وبرامج الأمم المتحدة إلى المجلس في دورته الموضوعية السنوية، وبالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، قائمة موحدة موجزة بالمسائل الأساسية لتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية والتي تلتمس الصناديق والبرامج من المجلس أن ينظر فيها ويقدم التوجيه بشأنها.

الاجتماعات المشتركة والمتزامنة للرؤساء التنفيذيين

٢٩- أوصى المجلس في الفقرة ٢٩ من قراره ١٩٩٩/٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ أن تستمر ممارسة عقد اجتماعات مشتركة لمكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكاتب المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، وطلب إلى هذه المكاتب تقديم تقارير عن الاجتماعات إلى مجالس إدارتها.

٣٠- وكان الموضوع الرئيسي في دورة الاجتماع المشترك التي عُقدت في عام ٢٠٠١ للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو موضوع التقدم المحرز في استخدام الأطر الإرشادية للتقييم القطري المشترك، وقدم الفريق القطري للأمم المتحدة ونائب رئيس لجنة التخطيط الوطنية في نيبال وثيقة ركزت على تجربة ذلك البلد في مجال التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣١- واتُفق في تلك الدورة على ضرورة تطوير الأطر الإرشادية للتقييم القطري المشترك بشكل يجعلها تستجيب للأولويات الجديدة المحددة في الخطط الوطنية، واستعراضات المؤتمرات، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، كما اتُفق على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة المالية والخبرة الفنية الدولية. ولا بد أن يستند وضع مؤشرات جديدة إلى أفضل الممارسات المكتسبة من التجارب السابقة، وينبغي أن يستفيد من زيادة المشاركة القطرية والإقليمية.

خامسا -الأُطر الاستراتيجية والبرمجة

٣٢ - دعت الجمعية العامة مراراً وتكراراً إلى مزيد من الاتساق في العمليات الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. والأداتان الرئيسيتان لتحقيق ذلك هما إطار عمل الأمم

المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك. ويُستخدم الإطار الاستراتيجي وعملية النداء الموحد في حالات خاصة. ومن الأدوات الأخرى التي أنشأتها مؤسسات بريتون وودوز، إطار التنمية الشاملة وورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر.

٣٣ - واستجابة لطلب من الجمعية العامة، أجري تقييم لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (A/56/70-E/2001/58). ويرد هنا موجز للنتائج الرئيسية يعتبر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيلة لتعزيز البرمجة المتسقة، وجلب فوائد للبلدان المستفيدة والمساهمة في تحقيق الاتساق والفعالية لعمليات المنظومة. وتطلب ذلك أيضاً تقدير أداء التقييم القطري المشترك والروابط بإطار التنمية الشاملة، وورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر والنهج القطاعية الشاملة.

٣٤ - وقد أُنجز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ٣٨ بلداً، ولا يزال هذا العمل جارياً في ٣١ بلداً آخر ويُعتزم الاضطلاع به في ٢٥ بلدا إضافيا[٤]. وقد شهد الأخذ بالتقييم القطري المشترك تقدماً سريعاً في السنتين الماضيتين، بوصفه شرطاً مسبقاً لازما لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأنجز التقييم القطري المشترك في ٨٤ بلداً، وهو قيد الإعداد في ٣٢ بلداً آخر، ومن المقرر الاضطلاع به في ثمانية بلدان أخرى.

الأثر في البلدان المستفيدة

٣٥ - بيَّنت نتائج التقييم أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يزود البلدان المستفيدة بفهم أفضل لدور المنظومة في مجال التنمية، ويقدم استعراضا لنهج المنظومة إزاء التعاون ويحدد مجالات العمل ذات الأولية. كما أنه يتيح الفرص، مثلما أكد الممثلون الحكوميون في عدد من البلدان المستفيدة التي بدأت فيها العملية للتصدي للقضايا الحساسة (حقوق الإنسان، والمشردون داخلياً، والاستراتيجيات الإنمائية البديلة) إذا قام على أساس حوار صريح مع الأطراف المشاركة الوطنية. ويمكن أن يعزز إدماج برامج المنظومة في الاستراتيجيات الوطنية إذا استندت إلى الأولويات الوطنية. وقد عزز التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني في بعض البلدان التي كانت فيها الحكومات مشتركة مشاركة تامة منذ بداية العملية.

٣٦ - ويشكل التقييم القطري المشترك مرجعاً أساسياً في الغالب للحكومات، ومؤسسات المنظومة، وغيرها من أصحاب المصلحة، ويمكن أن يكون أداة قوية للحوار بشأن السياسة العامة، وتعزيز رصد الأهداف الدولية على صعيد البلد، والمساهمة في تبادل المعلومات. وهو يمهد السبيل لبناء القدرات في مجالات الإحصاءات، وتحليل البيانات بتحديد الفجوات في البيانات، والقيود التي تستلزم دعم النظم الإحصائية الوطنية[٥]. ويمكن للتقييم القطري

المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن يلعبا دورا هاما في مساعدة البلدان النامية في متابعة وتنفيذ مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

٣٧ - ويظهر التقييم عدم وجود أدلة عملية كافية على مساهمة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في وضع السياسات الوطنية عن طريق تحسين التخطيط الإنمائي وتصميم السياسات الإنمائية أو عن طريق تعزيز قدر أكبر من التنسيق الوطني الفعال بين السياسات الإنمائية أو المساعدة الخارجية، كما أنه لا يتزامن دائماً مع التخطيط الوطني.

٣٨ - ولقد اعتبر أن من الضروري وجود مشاركة وطنية شاملة منذ البداية في جميع مراحل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بغية كفالة أثر إيجابي على البلدان المستفيدة، غير أن النتائج قد اختلطت حتى الآن. ففي بعض الأحيان، تشارك الحكومة مشاركة تامة، ولكن هذه المشاركة تقتصر في حالات أخرى على موافقة رسمية أو على إبداء ملاحظات بشأن المنتجات الغذائية. وأكثرها ينطبق على منظمات المجتمع المدني. فعندما تكون المشاركة الوطنية محدودة، يكاد لا يظهر أي تأثير للتقييم القطري المشترك على بناء القدرات. إلا أن من الضروري المضي قدما في الاستفادة من هذه الأدوات، وتوسيع نطاق اتساقها على الصعيد الوطني داخل البلد المضيف، وعلى مستوى مجتمع المانحين.

٣٩ - ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية في زيادة ''تكاليف المعاملات'' لكل من البلدان ومؤسسات المنظومة المرتبطة بعمليتي إعداد ورصد التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويبين التقييم أن كلا من العمليتين تحتاج إلى الالتزام بتوفير موارد كبيرة، بزيادة عبء العمل والمهارات وهو ما يمثل تكاليف إضافية لا يمكن تبريرها إلا إذا أدت إلى زيادة فعالية الدعم الإنمائي الذي تقدمه الأمم المتحدة وإلى الحد من زيادة العمل عن الحاجة أو ازدواجيته.

الأثر على منظومة الأمم المتحدة

٤٠ - يبين التقييم أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد أسفر عن نتائج كبيرة في تحديد الأولويات الاستراتيجية المشتركة ووضع إطار للبرامج القطرية. وساهم التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في تطوير ''ثقافة للمنظومة''، كآلية هامة لبناء الأفرقة، وتعزيز الهوية الجماعية للأفرقة القطرية عن طريق تبادل المعلومات والتشارك في تصميم استراتيجية تعاونية. وأدت اللامركزية وتفويض السلطة من جانب معظم المؤسسات إلى تسهيل هذه الآثار. ويظهر عمل الأفرقة بكثافة أكبر في البرمجة الاستراتيجية بشأن المسائل المتداخلة والمسائل الشاملة لعدة قطاعات والاتفاق على نطاق

المنظومة، فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات. وأثبتت التقييمات القطرية المشتركة فائدتها في إعداد أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية المشتركة. ويعترف بعض الممثلين القطريين بأن مقار وكالاتهم أو هياكلهم الفرعية الإقليمية لا تدعم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية دعماً تاماً، على الرغم من أن التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أفضيا إلى زيادة مشاركة الوكالات المتخصصة في التحليل المنسق والتخطيط الاستراتيجي.

٤١ - ويوفر التقييم القطري المشترك (خاصة الإطار الإرشادي) وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بعض الدعم للمتابعة المنسقة للمؤتمرات على الصعيد القطري، مع التركيز على المسائل المتداخلة والتحديات التي يحددها المؤتمر. وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية للتقييم القطري المشترك في وضع قاعدة بيانات إرشادية فيما يتعلق بالأولويات الوطنية ومتابعة المؤتمرات.

٤٢ - وبلغت مشاركة المنظومة في عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مستويات هامة غير أنها متفاوتة. وثمة شواغل تتعلق بالمشاركة المحدودة لكيانات أو وكالات الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، التي لا يوجد لديها تمثيل مباشر في البلد. أما اشتراك مؤسسات بريتون وودوز في التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يكون فعالاً للغاية في بعض الحالات، إلا أنه لا يكون على نسق واحد في جميع البلدان. وتتيح تكنولوجيات المعلومات الجديدة فرصاً جديدة لتحسين كفاءة وترابط المنظومة، وتعزيز التعاون في جميع الاتجاهات ما بين المقر والمستوى الميداني.

٤٣ - ولا يؤدي تقييم نوعية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى نتائج موحدة. إذ تظهر النوعية التقنية تحسناً، غير أنها غير متساوية. فكثيراً ما تكون الوثائق مبهمة، وتفتقر إلى الوضوح وإلى إيراد أهداف محددة أو نتائج متوقعة، أو جداول زمنية للمجالات المنتقاة ذات الأولوية، أو تفتقر إلى رصد ذاتي. وبعض الوثائق تفتقر إلى التركيز، ولا تقوم على أساس قواعد بيانات مناسبة، وتسقط عوامل إنمائية رئيسية، ولا تشمل جميع القطاعات ذات الصلة. أما المعرفة اللازمة لوضع تقييمات قطرية مشتركة جيدة وأطر عمل جيدة للمساعدة الإنمائية، فقد تستدعي تحسين مجمل المهارات المطلوبة للأفرقة القطرية أو الاستفادة بقدر أكبر من تنوع الخبرات الفنية والمنظورات في منظومة الأمم المتحدة التي تعكس تنوع ولايات مختلف المؤسسات وذلك من أجل الاستجابة بفعالية

أكبر للاحتياجات المتنوعة للبلدان التي تنفذ فيها البرامج ضمن إطار عمل مشترك بشأن السياسات.

التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرمجة القطرية

٤٤ - نظراً إلى أن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد نفذت منذ أربع سنوات فقط، و لم تكتمل في عدد من البلدان إلا مؤخراً، فإن البراهين الدالة على آثارها في فرادى البرامج القطرية لا تزال متواضعة. وقد أدى تأثيرها على البرمجة في الوكالات حتى الآن إلى نتائج مختلطة. ولا تدرك الوكالات التقنية الصغيرة هذا التأثير، غير أن معظم مؤسسات المنظومة (ولا سيما الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الكبيرة) تعمل على اتخاذ تدابير من أجل إدماج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في برمجتها القطرية.

٤٥ - لقد هيأ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ظروفاً مواتية للبرمجة المشتركة، دون تغيير الفصل المؤسسي بين البرامج القطرية. كما تضاعفت الجهود الرامية إلى تعزيز المبادرات، والبرامج، واستعراضات منتصف المدة، وجهود التقييم والخدمات المشتركة.

٤٦ - وكان من المتوقع أن يؤدي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى تخفيض تكاليف المعاملات عن طريق ''أثر الاستبدال''، وتخفيض عدد الشروط الإجرائية اللازمة للبرمجة القطرية الفردية. وأحرزت الصناديق والبرامج بعض التقدم، غير أن العمليات التحضيرية للبرامج القطرية لا تزال لديها شروط منفصلة. وتؤكد فرادى المؤسسات ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن هذا المجال يتطلب أولوية قصوى. وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حالياً بالتشجيع على اتخاذ مبادرات لتبسيط عمليات الموافقة على البرامج (A/56/70-E/2001/58، الفقرتان ٦٧ و ١١٧). غير أنه لا توجد أدلة منتظمة على أن الاستبدال المتوقع يتم فعلاً على نطاق المنظومة في جميع المؤسسات.

الموارد والدعم التقني للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٤٧ - قُدم الكثير من الدعم التقني والموارد، خاصة عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بغية تسهيل الأخذ بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتنفيذ الموسع للتقييم القطري المشترك، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بالتدريب. ويشير التقييم الخارجي إلى ضرورة زيادة تمويل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة وإلى أن مبدأ تقاسم التكاليف ينبغي أن يشمل جميع المؤسسات المشاركة. ولا يوجد موقف موحد في المنظومة بشأن الحاجة إلى تقديم دعم إضافي للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة

للمساعدة الإنمائية، نظراً لأنه يبدو أن القيود على الموارد تؤثر في الغالب على المؤسسات التي تجد صعوبة في ضمان مشاركتها في العمليتين.

٤٨ - وهناك بعض الأدلة التي تشير إلى وجود تباين في مستوى القدرة التقنية في الأفرقة القطرية لدعم التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة، الأمر الذي يقتضي تحسين الجانب التقني للأفرقة القطرية. وقد تكون المهارات الجديدة غير متاحة داخل الفريق القطري ولكنها متاحة لدى المنظومة. ويشير حضور جميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة مقترنا بالدعم الذي تقدمه إلى وجود كفاءات كافية في المنظومة للتصدي لما تتطلبه رؤية إجمالية للأولويات الإنمائية ومختلف أبعادها على المستوى القطاعي. والمشكلة بالتالي هي كيفية ضمان تقديم هذه الخبرة عندما لا تكون متاحة لدى الفريق القطري. ومرة أخرى، قد يكون من المفيد توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات.

العلاقات بالأُطر الأخرى

٤٩ - إن علاقات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك بالأُطر الأخرى تقتضي إيلاء بعض الاهتمام إما لإمكانية التكامل فيما بينها أو لاحتمال وجود ازدواجية بينها. ويوجد ما يدل على وجود مشاركة متبادلة بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من جهة، وبين مؤسسات بريتون وودز، من جهة أخرى، في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك، وكذلك في إطار التنمية الشاملة، وورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر، والنُهج القطاعية الشاملة. وثمة ضرورة لترشيد هذه العمليات وكفالة تسلسلها تسلسلاً أفضل. والعمل جارٍ لتسهيل إدماج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك في إطار التنمية الشاملة وورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر، وذلك عن طريق أفرقة تعلّم مشتركة.

٥٠ - وتتسق مبادئ إطار التنمية الشاملة مع المفاهيم والمبادئ التوجيهية المعتمدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك. غير أن تغطيتها قد تختلف. فإطار التنمية الشاملة هو نهج وعملية أكثر منه استراتيجية للتحليل والتنفيذ. أما التقييم القطري المشترك فهو أداة تحليلية قد تساهم في إطار التنمية الشاملة حيث يوجد، بينما يمثِّل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ''خطة عمل'' منظومة الأمم المتحدة.

٥١ - وقد أُولي مؤخراً اهتمام أكبر لمشاركة المنظومة في عملية ورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر. ونظراً إلى أن منظومة الأمم المتحدة تعمل بالفعل في عدة بلدان لديها مبادرات ترمي إلى تخفيف حدة الفقر، فإن تفاعلها فيما يتصل بورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر

يتسم بأهمية خاصة. وثمة أمثلة ملموسة على التعاون الوثيق من جانب منظومة الأمم المتحدة في عملية ورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر. ونظرا إلى أن عملية ورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر لم تبدأ إلا مؤخراً، فإن علاقاتها بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك لا تزال في مرحلة أولية.

٥٢ - ويوفر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأساس للحصول على استجابة أكثر اتساقاً واتحاداً من جانب منظومة الأمم المتحدة إزاء برامج الاستثمار القطاعي والنُهج القطاعية الشاملة التي تعتمدها الحكومات. وتمثل النُهج القطاعية الشاملة أداة لتطبيق النهج البرنامجي على نطاق أوسع. وقد جرى التأكيد على المساهمة المحتملة للتقييم القطري المشترك في إعداد النُهج القطاعية الشاملة. ويتعين إيلاء قدر من التفكير للآثار المترتبة على التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالنسبة للأعمال المضطلع بها في قطاعات محددة. ويتمثل تحدي النُهج القطاعية الشاملة في كيفية التصدي للمسائل المتداخلة. ويوفر التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إطاراً لإقامة هذه الروابط الشاملة لعدة قطاعات.

٥٣ - وقد ركَّز التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على العمليات الرامية إلى بلوغ التآزر في برمجة أنشطة المنظومة على الصعيد القطري. وبغية زيادة فعالية وأهمية هذه العمليات، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام في المستقبل للسبل الممكنة لدمج أنشطة المنظومة في البرامج الوطنية وفقاً لمبادئ النهج البرنامجي. ويوفر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأساس لتحقيق هذا الإدماج، شرط أن تكون فئاته وتغطيته محددة تحديداً راسخاً في حوار شامل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على كل من الصعيد الوطني والدولي. ووفقا للطلبات المتكررة الواردة في قرارات الجمعية العامة، لا يزال هذا الإدماج لبرامج منظومة الأمم المتحدة في علميات التخطيط الوطني الهدف النهائي الذي ينبغي أن تسعى جميع هذه الأطر الاستراتيجية إلى تحقيقه.

سادسا - تقييم أثر الأنشطة التنفيذية: بناء القدرات والقضاء على الفقر

٥٤ - جرى الاضطلاع بتقييمات الأثر استجابة للفقرة ٥٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣. وأتبعت هذه التقييمات مجموعة من التقييمات التجريبية، التي شكلت مساهمة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية، وهو الاستعراض الذي أُجري عام ١٩٩٨. وشملت هذه التقييمات تحليلاً للأداء العام لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وصُممت بحيث تقدم مدخلات يسترشد بها في الأنشطة التنفيذية التي

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وركّزت هذه المجموعة الثانية على بناء القدرات والقضاء على الفقر في ستة بلدان.

٥٥ - ولأغراض هذه العملية يُفهم أن بناء القدرات ينطوي على بناء الكفاءات والمعارف والأمن للأفراد، وتعزيز أو إنشاء منظمات، وإنشاء أو تعديل البيئة التي تعمل فيها هذه المنظمات. واعتُبر القضاء على الفقر عملية تُحدث تغييرات إيجابية في قدرات الأفراد من حيث الحصول على المعرفة، والخدمات والأصول والمداخيل. ويتصل بناء القدرات والقضاء على الفقر اتصالاً وثيقاً بالاتجاه العام للسياسات الإنمائية في البلد. ولا يثير الدهشة بالتالي اكتشاف أن الكثير من الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات يتصل بالقضاء على الفقر. أما المعلومات المفصلة عن نتائج تقييمات الأثر، بما فيها تقارير جميع البعثات، فسوف تقدَّم إلى الجمعية العامة في إطار الاستعراض.

٥٦ - ويرد ملخص موجز لبعض الاستنتاجات العامة المستخلصة من تقييمات الأثر هذه في التقرير الرئيسي عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات (A/56/320) . أولها، أنه من الممكن لمجموعة من السياسات الصحيحة والقدرة المؤسسية والمساعدة الدولية الكافية أن تخفف من حدة الفقر تخفيفاً كبيراً وسريعاً، ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور هام في هذه العملية. ويشكل الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات جزءاً هاماً من ذلك الدور. ثانياً، يوجد نقص، على كل من الصعيد الوطني والخارجي، في الموارد المتاحة لتخفيف حدة الفقر. ولذلك لا بد من تحقيق مكاسب كبيرة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي جراء زيادة الموارد المخصصة للحد الحقيقي من الفقر. ثالثاً، توجد علاقة وثيقة بين بناء القدرات والملكية الوطنية، في مرحلتي وضع المفاهيم والتنفيذ. وفي هذا الصدد، من المُستحسن إلى حد كبير إشراك المناسب للمنظمات الوطنية والمستفيدين المحليين والحكومات بصورة مناسبة.

٥٧ - وثمة رسالة أساسية مفادها أنه باستطاعة الأمم المتحدة أن تساعد البلدان المتلقية، إذا توافرت البيئة الصحيحة، على النجاح في معالجة المشاكل الرئيسية التي نشأت في صلب الشواغل العالمية، مثل القضاء على الفقر.

٥٨ - وبالتالي، تبين مثلاً من دراسة حالة إفرادية أن البلد موضع الدراسة قد نجح نجاحاً واضحاً في تخفيف حدة الفقر، وساهمت منظومة الأمم المتحدة في ذلك مساهمة كبيرة. وتتكون العوامل الرئيسية التي أدت إلى تلك النتيجة مما يلي: مارست الحكومة دور القيادة السياسية ممارسة قوية ونجح تماماً التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة طوال الفترة. وشاركت منظومة الأمم المتحدة في التحول الأساسي للمجتمع. إذ ساهمت في وضع السياسة العامة

وفي عملية التنفيذ. وضم فريق الأمم المتحدة القطري أو حشد أشخاصاً لديهم مهارات مناسبة، واستفاد أيضاً من القيادة القوية له في أثناء فترة أساسية مبكرة. وكان ذلك بناء للقدرة بأكمل وأوسع معانيها.

٥٩ - وفي حالات أخرى، توجد أيضاً أمثلة واضحة على الأثر والإنجازات التي تحققت في إيجاد أو تعزيز القدرة بدعم من الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. غير أنها كانت أقل ضماناً وشمولاً وأكثر تعرضاً للأحداث ونقص الموارد. ويبدو أن هذه القيود التي تواجه تحقيق النجاح تُعزى إلى مجموعة من القيود الداخلية والعوامل الخارجية. ومع ذلك، تشير جميع التقييمات إلى الهبوط في حجم الموارد وما يفرضه ذلك من قيود على الفعالية. وينبغي أن يوجد حد أدنى من الموارد المتاحة في المجتمع لنجاح القضاء على الفقر وبناء القدرات، وإن لم يكن من الضروري توفير هذه الموارد عن طريق منظومة الأمم المتحدة.

٦٠ - وساعدت منظومة الأمم المتحدة في توسيع نطاق مفهوم بناء القدرات من مفهوم يقتصر على تنمية الموارد البشرية إلى مفهوم يشمل بناء المؤسسات والتطوير التنظيمي. ودفعت تشريعات صدرت مؤخراً عن الجمعية العامة إلى إصدار مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة بشأن بناء القدرات. ومع ذلك تشير التقييمات إلى أن بناء القدرات لا يزال يعتبر من صميم اختصاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما مبدأ اعتبار بناء القدرات عنصراً أساسياً في الأنشطة التنفيذية فلم يوضع بالكامل بعد موضع التنفيذ من قِبل المنظومة.

٦١ - وكذلك تطوَّر معنى مفهوم القضاء على الفقر. وقد ساهمت منظمة العمل الدولية أو اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميعاً في هذا التطور من مفهوم بسيط ينظر إلى الفقر من زاوية الدخل إلى مفهوم يشمل الحصول على الموارد والخدمات، لا سيما الخدمات الاجتماعية، والقدرات، والحقوق والشمول. والأهداف التي اعتمدتها قمة الألفية في مجال الفقر تعكس هذا التطور. وهذا النهج يعتبر نهجاً عملياً أكثر ويساعد المجتمع الدولي والبلدان المتلقية على معالجة المسألة بطريقة عملية وشاملة أكثر، طريقة تستجيب لحاجات البلدان، والمجتمعات المحلية والأفراد.

٦٢ - غير أن دراسات التقييم وجدت أنه من الممكن الربط بطريقة منهجية أكثر بين المفهوم الأساسي للقضاء على الفقر وبين أعمال فرادى كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ولا يزال هناك بعض العمل الذي يتعين القيام به من أجل تحقيق الاتساق بين شواغل قطاعية محددة وبين الشاغل الأساسي للدول الأعضاء في مجال تخفيف حدة الفقر والقضاء عليه. وليس واضحاً ما إذا كان يوجد في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي توافق في الآراء حول طريقة

القضاء على الفقر في أي بلد معني. وليس من الواضح دائماً ما إذا كانت التخصصات ذات الصلة تحشد جميعها لبذل هذا الجهد.

٦٣ - وفي عدد من المسائل الأخرى، أبرزت دراسات التقييم وجود بعض الفجوات بين المفهوم والممارسة أو أظهرت أن التقدم المحرز لتحقيق الأهداف المحددة اتسم بالبطء. ورغم التشديد على الملكية القطرية، فإن الأنشطة التنفيذية لا تزال تعتبر في حالات عديدة أنشطة تدفعها جهات خارجية وأن الشعور بالملكية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأثر في مجال بناء القدرات. وينبغي إعداد البرامج والمشاريع إعداداً يولي اهتماماً أكبر لطريقة مساهمة محتواها في وضع استراتيجية وطنية عامة. وكثيراً ما تُهمل علامات ومؤشرات قياس التقدم والإنجاز، ولم يدخل بعد مفهوم استطلاع ردود الفعل بشأن المفهوم والحل والعمليات في ناتج النظم الكلية للرصد والتقييم.

٦٤ - ولا تزال عدم كفاية ذاكرة المعارف المؤسسية بشأن ما بذلته الأمم المتحدة من جهود في الماضي وما ترتب على ذلك من عجز في استخلاص دروس من التجربة تعتبر مشكلة: ويمكن لممارسات الرصد والتقييم الحالية أن تضمن قدراً كافياً من المساءلة ولكنها لا تضمن قدراً مناسباً من استخلاص الدروس. وفي ضوء أهمية القضاء على الفقر، أثارت الدراسات أيضاً مسألة ما إذا كان لدى منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني القدرات المناسبة من حيث النوعية والعناصر لمعالجة مجموعة كبيرة من المسائل باستخدام ما يلزم من مهارات وخبرة فنية.

٦٥ - ووجدت الدراسات أن تقدماً قد أُحرز في تطوير أدوات التصميم والرصد والتقييم. وقد طُوع بعض هذه الأدوات كي يتواءم مع المشاريع ذات الأهداف الواضحة المحددة بدقة والمسارات المرتقبة الواضحة للتنفيذ. غير أن هذه الأدوات تقل فائدتها حيث لا يكون المسار المحدد الذي يتعين اتباعه في التنفيذ معروفاً بوضوح منذ البداية، وحيث تكون الأهداف بالضرورة أهدافاً غير دقيقة ومتطورة، مثلما هي الحال في أحيان كثيرة في مجال بناء القدرات. ويعتبر إنشاء وتطوير المؤسسات عمليتين متواصلتين متواصلة لا توجد لهما في العادة إطار زمني منفصل تحدد فيه البداية والنهاية بوضوح. ففي حالة إنشاء أو تعزيز منظمة ما لا يكون دائماً من العملي أو من الفعال من حيث التكلفة تحديد اللحظة التي تصبح فيها هذه المنظمة مكتفية ذاتيا. وإضافة إلى ذلك، تكون أي منظمة من هذا النوع جزءاً من النظام الاجتماعي - الاقتصادي، الذي يتطور أيضاً وسيظل يتطور بتدخل أو بدون تدخل. والغرض من التدخل هو تغيير طبيعة وأداء عنصر واحد أو أكثر أو جميع عناصر النظام. ولذلك لا بد لأداء النظام على مر الزمن من أن يكون محور الرصد والتقييم. ويورد إعلان

الألفية معايير قياسية هامة لإجراء رصد وتقييم منتظمين. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل، مثل ترجمة غايات الإعلان إلى أهداف تستخدم على صعيد الوكالة أو البلد أو المنطقة. فعلى سبيل المثال، توجد مصفوفة من المؤشرات التي تستخدمها الأفرقة القطرية بالأمم المتحدة في إعداد تقييماتها القطرية. وهذه المصفوفة تقدم أهدافاً مفيدةً قابلة للقياس. غير أن واحداً من الدروس المستقاة من هذه التقييمات هو أن الكثير مما يلزم لا يسهل تقدير كميته، حتى إذا أمكن مراقبته وتسجيله من قبل مراقبين مؤهلين مهرة. والتحدي المجابه في تقييم الأثر الإجمالي للأنشطة التنفيذية يتمثل في استخدام توليفة حصيفة من التقييم الكمي والنوعي من أجل التوصل إلى فهم أفضل للتقدم المحرز.

سابعا – التنسيق على مستوى الميدان

ألف – تبسيط القواعد والإجراءات وتنسيقها

٦٦ – تشير التجارب المكتسبة كما يشير عدد من التحليلات التي أُجريت في السنوات الأخيرة إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز في المواءمة بين دورات البرامج وإجراءات البرمجة، لا يزال تنوع القواعد، والإجراءات، والسياسات، والأشكال المعمول بها على النطاق الواسع لتطوير البرامج ولعمليات منظومة الأمم المتحدة، يضع عبئاً كبيراً على البلدان المستفيدة ويعقّد قدرات منظومة الأمم المتحدة على التنسيق والإدارة. وفي تقرير سابق تناول مسألة تبسيط إجراءات البرمجة والإجراءات التنفيذية والإدارية والمواءمة بينها، وأُعدّ وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، قدم الأمين العام استعراضاً وتقييماً شاملين للأحكام المؤسسية على الصعيد الميداني، وللجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بدورات البرامج، والعمليات، ولا مركزية السلطة، وإعادة توجيه طرائق التنفيذ (انظر E/2000/56، الفرع الثالث).

٦٧ – وعلى الرغم من أن الجمعية العامة والمجلس قد أعربا مراراً عن ضرورة إجراء إصلاحات كبيرة في تصميم وتنسيق وإيصال الدعم الإنمائي الذي تقدمه الأمم المتحدة، وحثا على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق ذلك، لا يزال من المتعذر للغاية حسب ما جاء في التقرير المذكور أعلاه، إحراز تقدم في مجال تنسيق القواعد والإجراءات في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٨ – وفي هذا السياق، يرد فيما يلي مثالان فقط على عدد من العوامل التي تُعتبر عائقاً أمام تطوير وتسيير البرمجة والأنشطة التنفيذية بصورة فعالة: (أ) تنوع إجراءات البرمجة هو نتيجة لتنوع الولايات والاستقلال المؤسسي للهيئات الإدارية في المنظمات؛ (ب) تمثل

القواعد والإجراءات ''الجهاز العصبي'' لكل منظمة، ولا توجد قوة إدارية مُلزِمة داخل منظمة ما لإدخال التغييرات اللازمة للحفاظ على الاتساق مع أجزاء أخرى من المنظومة.

٦٩ - وعلى الرغم من ذلك، وحتى على ضوء التعقيد المسلم به لهذه العوامل وغيرها، قررت الجمعية العامة ضرورة إدخال تغييرات في الطرائق التنفيذية بغية التوصل إلى أثر فعّال والإبقاء على النمو اللازم للأنشطة الإنمائية والدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة.

٧٠ - ووفقاً لذلك، دعت الجمعية العامة، ضمن جملة أمور، إلى تعزيز ووضع مبادئ توجيهية مشتركة بشأن الإجراءات، خاصة من حيث ارتباطها بمكونات البرامج وصياغة المشاريع، والموافقة عليها، وتنفيذها، ورصدها، وتقييمها، وإدارتها. وأما التغييرات التي تمكنت المنظمات من إدخالها بالفعل فكانت عادة ذات نتائج ضئيلة وبطيئة في إحداث الأثر المرجو، الأمر الذي يفسّر إلى حد كبير قيام الجمعية العامة مرارا بحث الصناديق والبرامج على اعتماد تدابير ووضع جداول زمنية لتعزيز إجراءات التبسيط والتنسيق (E/2000/46، الفقرتان ١٢٤ و١٢٥).

٧١ - وأُحرزت نتائج جيدة نسبياً في عملية تنسيق دورات البرمجة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وتُعتبر هذه النتائج من الشروط الأساسية المسبقة اللازمة لعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وحتى آذار/مارس ٢٠٠١، بلغ عدد البلدان التي لديها دورات برمجة متسقة ٨٥ بلداً من أصل ٩٤ بلدا كان التنسيق فيها ممكناً. واعتُبر أن التنسيق غير ممكن في ١٨ بلداً، بينما اعتُبر غير مناسب في ٤٧ بلداً بسبب المستوى المحدود لحضور الأمم المتحدة أو للأنشطة البرنامجية. وإذا استمر هذا الاتجاه، يقدَّر أن يكون ٩٩ في المائة من البلدان المؤهلة للبرامج قد نسّقت دوراتها بحلول نهاية عام ٢٠٠٤.

٧٢ - وركّزت مجالس صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على الطابع القطري لتطوير البرامج، على أن تمارس الحكومات وممثلو صناديق وبرامج الأمم المتحدة، فضلاً عن وكالاتها، مراقبة شديدة على العملية. وتوجد قيد النظر خيارات مختلفة لتنسيق تطوير البرامج، بما في ذلك إجراءات تحديد المسؤوليات وإعداد البرامج القطرية، وعمليات تقديم التقارير. وفي مجال البرمجة، تبذل جهود لوضع أشكال مشتركة لتصميم المشاريع، ومن المتوقع أن تؤدي إلى زيادة تسهيل تعزيز المبادرات الإنمائية المشتركة أو المتسقة، ولا سيما في سياق التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الجدول ١

حالة تنسيق دورات البرمجة في آذار/مارس ٢٠٠١

الفئة	الوصف	عدد البلدان	النسبة المئوية
ألف -	البلدان التي لديها دورات برامج متسقة	٨٥	٩٣
باء -	البلدان التي لا يزال تنسيق دورات البرامج فيها ينتظر التعديل النهائي	٥	٦
جيم -	البلدان التي لم توضع الصيغ النهائية لخطط التنسيق فيها	١	١
	المجموع الفرعي للبلدان التي تتمتع بإمكانية التنسيق	**٩١**	**١٠٠**
دال -	البلدان التي لا تزال ظروفها متقلبة/غير مستقرة والتي لا يمكن التنسيق فيها	١٨	-
هاء -	البلدان التي ليس التنسيق فيها مناسباً بسبب المستوى المحدود لحضور الأمم المتحدة أو الأنشطة البرنامجية	٤٧	-
	المجموع	**١٥٦**	**-**

٧٣ - وفيما يتعلق بعمليات الموافقة على البرامج، اجتمع المجلسان التنفيذيان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ واعتمدا مجموعة من المبادئ الأساسية لتسهيل أوجه التكامل البرنامجية، لا سيما عمليات الموافقة على البرامج. وهذه المبادئ هي: (أ) تبسيط العمليات الحالية بغية تخفيف العبء المفروض على بلدان البرنامج والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة؛ (ب) تشجيع التآزر فيما بين برامج الوكالات الشريكة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (ج) تعزيز اللامركزية؛ (د) كفالة مساءلة المجالس التنفيذية عن طريق المساهمات المبكِّرة؛ (هـ) كفالة مركزية التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كأساس لتطوير البرامج.

٧٤ - وعلاوة على ذلك، فإن التركيز على منظومة الأمم المتحدة دون غيرها فيما يتعلق بالتنسيق غير ملائم إذا لم يُنظر إليه كجزء من الحاجة إلى توجيه كل جهد إلى التنسيق بين الإجراءات والأنشطة الموازية التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون الخارجيون الآخرون، والوكالات المتعددة الأطراف، والمانحون الثنائيون، والمنظمات غير الحكومية الدولية.

٧٥ - وبذلت بعض الجهود المشتركة بين الوكالات في مجال التنسيق، فكان معظمها في مجال وضع الاتفاقات المتعلقة بمبادئ توجيهية مشتركة. وعملت الآليات المشتركة بين الوكالات، مثل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية[٦] ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، كأدوات نشطة لهذه المبادرات[٧]. وأُحرز بعض التقدم في مجال اللامركزية وتفويض السلطة، على الرغم من أن ذلك لم يكن متساوياً فيما بين الصناديق والبرامج

والوكالات المتخصصة، فظل يؤثر تأثيراً ضئيلاً على عمليات صنع القرار على الصعيد القطري.

٧٦ - واضطلعت الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بعملية إعادة تنظيم كبيرة شملت الأخذ باللامركزية في المسؤوليات على الصعيد القطري. ولكن ينبغي إحراز المزيد من التقدم في مجال تنسيق الإجراءات، خاصة في سياق آلية لجنة التنسيق الإدارية.

٧٧ - غير أنه من الجدير بالذكر أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية سرّعتا خلال عام ٢٠٠٠ من جهودهما الرامية إلى تعزيز تنسيق دورات وإجراءات البرمجة، خاصة البرامج المشتركة، والاستعراضات المشتركة لمنتصف المدة، والإجراءات الإدارية المتسقة لموظفي المشاريع الوطنية. ويجب مواصلة هذه الجهود.

٧٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اتفق الفريق العامل المعني بنظام المنسقين المقيمين بالأمم المتحدة والتابع للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية مع ما جاء في مشروع المذكرة التوجيهية بشأن البرمجة المشتركة، وقرر توسيع نطاق المناقشة بشأن هذا الموضوع ليشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وكلف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بمهمة إدارة هذه العملية. واتفق الفريق العامل على أن المذكّرة التوجيهية، بما فيها من قائمة الخيارات، والتنقيحات الأخرى اللازمة لإفساح مجال مشاركة مجموعة أكبر من مؤسسات الأمم المتحدة، تستحق المساندة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ونظّمت اليونسكو اجتماعاً غير رسمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ من أجل هذا الغرض، وكان أحد القرارات الرئيسية التي اتخذها بدء عملية تجريبية للبرمجة المشتركة لاختبار مشروع المذكرة التوجيهية في الميدان في سبعة بلدان[٨].

٧٩ - ووضِعت إجراءات للاستعراضات المشتركة لمنتصف المدة للبرامج القطرية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويجري حالياً اختبارها في الميدان في بلدين[٩] من قبل الأفرقة القطرية المعنية في كل منهما، بهدف إتاحتها للاستخدام العام في سنة ٢٠٠١. وعندما يتم تنسيق دورات البرمجة، سيسهل كثيراً إنجاز الاستعراضات المشتركة لمنتصف المدة لفرادى البرامج القطرية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومن المتوقع أن تقل كثيراً الطلبات الموجهة إلى الحكومات المضيفة، التي تشارك في استعراض البرامج القطرية لفرادى الصناديق والبرامج.

٨٠ - ومن الشواغل ذات الأهمية الخاصة الشعور بالقلق إزاء الحصول على معاملة منصفة للموظفين في مختلف الوكالات التي تعمل في البلد ذاته والذين كثيرا ما يضطلعون بمهام متشابهة. وفي أوائل عام ٢٠٠١، أُعدّت مذكرة توجيهية بشأن الإجراءات الإدارية لموظفي

المشاريع الوطنية وذلك في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بغية التصدي أساساً للمسائل المتعلقة بالأجور وبدل المعيشة اليومي لموظفي المشاريع الوطنية. وتتوخى المذكّرة إجراء مشاورات بين الوكالات المعنية بشأن جداول المرتبات التي يمكن أن تستخدمها جميع وكالات الأمم المتحدة، وتناقش إجراء دراسات استقصائية لأسواق العمل، وللموظفين الوطنيين في بلد ما كأساس لوضع جداول المرتبات لموظفي المشاريع الوطنية[١٠]. وبالإضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى تعريف مشترك لموظفي المشاريع الوطنية. وتم تحديد تسعة بلدان[١١] لإجراء اختبار ميداني فيها استناداً إلى المعلومات الواردة في التقارير السنوية المقدمة من المنسقين المقيمين. وقد اتخذت منظومة الأمم المتحدة في هذه البلدان مبادرات من أجل مواءمة وتنسيق السياسات والإجراءات الإدارية لتطبيقها على الموظفين الوطنيين المعينين محليا[١٢].

٨١ - وتمثل المذكرة التوجيهية بشأن الإجراءات الإدارية لموظفي المشاريع الوطنية خطوة في الاتجاه الصحيح، غير أنها تبين أيضا مدى الاختلافات في الطرائق والنُهج التنفيذية المتبعة فيما بين الوكالات، ويتعين الاضطلاع بالمزيد من الأعمال لزيادة الاتساق بين مختلف الإجراءات والممارسات التي تتبعها مؤسسات الأمم المتحدة في هذا المجال.

النظرة من الميدان

٨٢ - يشير استعراض وتقييم ردود المنسقين المقيمين على الاستبيان إلى أن أكثر من ثلثي التقارير الواردة ترى أنه من الضروري تبسيط وتنسيق شروط الرصد وتقديم التقارير. (ولم يعتبر إلا أقل من ثلث المنسقين المقيمين أن ذلك مستصوب ولكنه ليس أساسياً). وفيما يتعلق بالقواعد المالية، يعتقد ٨٠ في المائة من المنسقين المقيمين أن التبسيط والتنسيق أساسيان للبرمجة والتنفيذ الفعالين لأنشطة منظومة الأمم المتحدة.

٨٣ - ومن المسائل ذات الصلة الوثيقة مسألة اللامركزية وتفويض السلطة من جانب جميع مؤسسات الأمم المتحدة. وثلاثة أرباع المنسقين المقيمين يعتبرون ذلك أمراً أساسياً للاضطلاع بمهامهم ومسؤولياتهم بفعالية. (وربع المنسقين المقيمين يعتبرون ذلك مستصوباً وليس أساسياً).

الجدول ٢

أهمية التحسينات في رأي نظام المنسقين المقيمين

(بالنسب المئوية)

المهمة	أساسي	مستصوب ولكن ليس أساسيا	أهمية دنيا
تبسيط وتنسيق متطلبات الرصد وتقديم التقارير	٧٢,٦	٢٧,٤	–
تبسيط وتنسيق القواعد المالية	٧٧,٩	٢١,٢	١,٠
الأخذ بمستويات متكافئة من اللامركزية وتفويض السلطة من جانب جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٧٣,١	٢٦,٠	١,٠
تزامن استعراضات منتصف المدة	٣٧,٥	٥٤,٨	٧.٧
تعزيز التقييم المشترك للمشاريع والاستعراضات المشتركة لمنتصف المدة	٤٧.٢	٤٩,١	٣,٨

٨٤ - ويعتبر أقل من ٤٠ في المائة من المنسقين المقيمين أن تزامن استعراضات منتصف المدة أمر أساسي. ويعتبر نحو ٥٥ في المائة منهم أن ذلك مستصوب ولكنه ليس أساسياً.

٨٥ - وانقسمت الآراء بالتساوي تقريباً بشأن تعزيز التقييم المشترك للمشاريع والاستعراضات المشتركة لمنتصف المدة، فاعتبر قسم أن ذلك أساسي ورأى القسم الثاني أنه مستصوب ولكنه ليس أساسيا.

٨٦ - وعلى الرغم من تحقيق مستوى ملحوظ من التنسيق، لا يزال عمل الكثير مطلوباً من أجل تخفيف العبء الواقع على المكاتب القطرية والنظراء الوطنيين. وأما التأخير في الاضطلاع بالتقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فكان بمثابة فرص ضائعة لوضع برامج منسقة بفعالية أكبر. ويستمر شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في بذل جهودهم الرامية إلى استكشاف سبُل يمكن أن تؤدي إلى زيادة تبسيط الإجراءات والممارسات القائمة، فيما يبقون على مستويات مناسبة من المساءلة والنوعية. ومجالات التركيز تشمل تبسيط الوثائق، وتبسيط متطلبات تقديم التقارير، وتنسيق عمليات البرمجة داخل البلد، مثل استعراضات منتصف المدة، وإعداد البرامج القطرية وتنفيذ البرامج.

٨٧ - وسيتم وضع إجراءات إدارية مبسطة ومنسقة لموظفي المشاريع الوطنية الذين تعينهم مختلف مؤسسات الأمم المتحدة وذلك على أساس تحليل أجرته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وفقا للممارسات الراهنة لبعض الأفرقة القطرية. والمذكرات التوجيهية بشأن الإجراءات الإدارية لموظفي المشاريع الوطنية التي أعدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لهذا

الغرض، يمكن أن تشكل ردا عمليا على طلبات الحكومات المتعلقة بتنسيق الإجراءات الإدارية لموظفي المشاريع الوطنية التي تستخدمها حاليا مختلف مؤسسات الأمم المتحدة.

٨٨ - عند تناول كل مهمة تتعلق بتبسيط وتنسيق القواعد والإجراءات، يجب ألا يغيب عن البال أنه على الرغم من أن المتطلبات أو المبادرات في هذا الصدد تنشأ عادة على المستوى التنفيذي في البلد، فإنه لا يمكن إحراز تقدم منتظم بمجرد اتخاذ إجراءات على الصعيد القطري دون وجود دعم راسخ من المقر. وتتطلب الإصلاحات الرئيسية المتعلقة بالإجراءات العمل على مستوى المقر أولا

باء - تعزيز نظام المنسقين المقيمين

٨٩ - في فترة الثلاث سنوات قيد الاستعراض، تم تنفيذ جميع أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ وأُحرز بعض التقدم على عدة جبهات، بما في ذلك تحسين عملية اختيار المنسقين المقيمين؛ وتنقيح آلية تقييم الأداء؛ وتحسين الاتصالات مع المكاتب الميدانية وتقديم الدعم لها؛ وتحسين تنسيق الأفرقة القطرية على الصعيد الميداني؛ وتعزيز الدعم المقدم من المنظومة إلى الحكومات؛ بناء على طلبها؛ لتنسيق المساعدة الخارجية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. ووفقا لاستبيان أرسل في إطار الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية، وردّ عليه ١٠٧ منسقين مقيمين قيّم ٤٧ منهم نتائج المبادرات الإصلاحية في مجال تعزيز النظام على أنها نتائج واسعة النطاق ، بينما استنتج ٥٩ في المائة منهم أنه تم تحقيق نتائج إيجابية إلى حد ما. ولاحظ منسق مقيم واحد إحراز نتائج ضئيلة جداً.

وظيفة المنسق المقيم

٩٠ - بغية توسيع نطاق مجموعة المنسقين المقيمين المحتملين وتعزيز اعتبار وظيفة المنسق المقيم تابعة لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، اتُخذت خطوات إضافية عن طريق الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات. فاستُخدم مركز تقييم الكفاءات لتقييم كفاءة المرشحين لمنصب المنسق المقيم على أساس وصف الوظيفة بغية كفالة وجود قائمة بأسماء المرشحين المؤهلين الذين يتمتعون بالمهارات المناسبة. وعندما يُصبح منصب منسق مقيم شاغراً، يقدم الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات توصيته إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[١٣]. ومنذ أن بدأ مركز تقييم الكفاءات أعماله في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، قدمت المنظمات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية أسماء ١٤٤ مرشحاً وجرى تقييمهم. وتم الاتفاق على أن تُنجز عملية تقييم جميع المنسقين المقيمين المعينين حديثا وشاغلي المنصب كذلك بحلول عام ٢٠٠٢. وتؤكد هذه الآليات على العمل الجماعي بغية تحقيق الشعور بملكية منظومة الأمم المتحدة بأسرها لنظام المنسقين المقيمين.

٩١ - ومن خلال تشجيع الموظفين من خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شغل منصب المنسق المقيم، سعى الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات أيضاً إلى تحسين التوازن بين الجنسين في صفوف المرشحين المحتملين وذلك عن طريق اقتراح تدابير خاصة لتعيين المرشحات لمناصب المنسقين المقيمين (واعتمدت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية هذه التدابير في حزيران/يونيه ٢٠٠٠). واتفق جميع أعضاء لجنة التنسيق الإدارية على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحديد مرشحين داخليين يتمتعون بإمكانيات جيدة، بمن فيهم المرشحون من الرتبة ف-٤، على أن ينظر في الوقت ذاته أيضا في طلبات المرشحين الخارجيين.

٩٢ - ويشغل منصب المنسق المقيم حتى الآن ٢٣ منسقاً مقيماً من وكالات الأمم المتحدة خلاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويوجد في هذا المنصب ٢٩ امرأة، منهن ثلاث تم تعيينهن ولكنهن لم يشغلن المنصب بعد[١٤]. وأجرى مركز تقييم الكفاءات تقييما يُبيّن أن جميع المنظمات المعنية، باستثناء واحدة، تعتبر أن آلية الاختيار الجديدة، بما في ذلك تقييم الكفاءات، أفضل من الإجراءات السابقة، وأنها تبعث على ارتياح أكبر إذا ما نظر إليها من منظور مشترك بين الوكالات.

٩٣ - وتم أيضا تحسين نظام تقييم الأداء. ويوضع حاليا نظام جديد لتقييم أداء المنسقين المقيمين يستند إلى الخبرة المكتسبة من النظم السابقة، بما في ذلك تقييم المنسقين المقيمين من جانب المديرين التنفيذيين للمنظمات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية؛ وعملية استطلاع ردود الفعل للأداء بين الأنداد[١٥] على أساس ١٨٠ درجة التي هي الآن في مرحلتها التجريبية في ١٠ بلدان؛ والتقييم الذاتي ذو الطابع المؤسسي للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة المعمول به في التقارير السنوية التي يضعها المنسقون المقيمون. ويمثل إعداد التقرير السنوي فرصة للمنسق المقيم والفريق القطري للقيام بتقييم ذاتي لأدائهما على أساس خطة العمل السنوية.

الأفرقة القطرية

٩٤ - تم التأكيد دائما على التنسيق الميداني والنهج القائم على المشاركة في عمل نظام المنسقين المقيمين كوسيلة لتركيز الموارد المحدودة على المجالات ذات الأولوية وتفادي الازدواجية. فقد أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ١٩٢/٥٣، على هذه النقطة وشجعت، على جملة أمور، منها زيادة اللجوء إلى الأفرقة المواضيعية.

٩٥ - وفي السنوات الثلاث الماضية، تزايد عدد الأفرقة المواضيعية المعنية بمجموعة متنوعة من المسائل. ومن أبرز المواضيع التي لوحظت ما يلي: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة

نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمنظور الجنساني، وتخفيف حدة الفقر، والتعليم، والصحة، والتغذية. وتقوم الأفرقة المواضيعية بتسهيل الحوار والتفاعل على نحو أفضل في الأفرقة القطرية، وفي بعض الحالات مع الشركاء الوطنيين عن طريق مناقشة السياسات العامة. والممارسات الجيدة في هذا الصدد وفيرة. غير أن بعض المنسقين المقيمين يشيرون في تقاريرهم إلى أن الأفرقة المواضيعية تشكل عبئا إضافيا وتثقل موارد/قدرات الفريق القطري، فكثيراً ما تصبح اجتماعات الأفرقة المواضيعية مجرد عملية لتبادل المعلومات. ويؤكد ذلك التقييم الذي أُجري للتقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والذي يوصي بإجراء تخفيض كبير في عدد الأفرقة المواضيعية والقيام بتعاون مفيد وموضوعي بدرجة أكبر، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي المشترك والبرمجة التعاونية. وأشار التقييم الخارجي للتقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى الإفراط في استخدام الأفرقة المواضيعية والازدواجية بينها، خاصة عند مقارنتها بالعمليات الأخرى التي تستخدمها (أي إطار التنمية الشاملة، وورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر، والنهج القطاعية الشاملة، وترتيبات التنسيق بين المانحين). وفي الوقت ذاته، تشير البيانات المتاحة أيضا إلى أن الأفرقة المواضيعية تؤدي عادة، بدعم من الموظفين المخصصين لها، إلى المزيد من التعاون الموضوعي في مجال التخطيط المشترك، والبرامج المشتركة، وفي بعض الحالات تعبئة الموارد. ويميل تحسين عمل واتساق الفريق القطري إلى الارتباط ارتباطاً وثيقاً بمدى مشاركة أفرقته المواضيعية ودرجة فعالية أعمالها. ويختلف كثيرا مدى مشاركة الممثلين الحكوميين، والمانحين، وغيرهم من الشركاء الإنمائيين الدوليين والوطنيين في الأفرقة المواضيعية.

٩٦ - وبغية تحسين الدعم المقدم للعمليات الميدانية، قامت لجنة التنسيق الإدارية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتعزيز جهودهما الرامية إلى تحسين الاتصالات مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، وتوفير التوجيه في مجال السياسات العامة والتدريب والدعم الموضوعي والإداري عن طريق: (أ) إصدار عدد من المبادئ التوجيهية والمذكرات التوجيهية بشأن مسائل برنامجية وتنفيذية رئيسية؛ (ب) الوصول إلى المكاتب الميدانية عن طريق تحسين شبكة المنسقين المقيمين (RCNet) والشبكة التي أُنشئت حديثاً Devlink[١٦] (ج) تبسيط آلية إدارة التدريب، وتنقيح المواد التدريبية لبرنامج تعريف المنسقين المقيمين الجدد بمهامهم، بما في ذلك تقديم الدعم للتقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من جانب المكاتب الميدانية، ومنها اللجان الإقليمية؛ (د) استمرار توفير الموارد المخصصة للمنسقين المقيمين لأغراض الأنشطة التنسيقية، وهي الموارد التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٧ - غير أن التحديات لا تزال قائمة: وينبغي الاهتمام على وجه الخصوص بالعلاقة بين نظام المنسقين المقيمين والحكومات وغيرها من الشركاء الإنمائيين. وقد أقرَّت أغلبية المنسقين

المقيمين في ردودها على الاستبيان بضرورة بذل المزيد من الجهود لإشراك شركاء إنمائيين آخرين، مثل مؤسسات بريتون وودز، والمانحين الثنائيين، والمجتمع المدني. كما يوجد مجال لإعادة تنشيط التزام جميع مؤسسات الأمم المتحدة بنظام المنسقين المقيمين. ومن المهم، على وجه الخصوص، القيام بالمزيد من التنسيق الموضوعي في ميدان البرمجة المشتركة، وتفويض مستوى موحد من السلطة إلى الميدان، وتبسيط وتنسيق الإجراءات (انظر الفرع جيم أدناه فيما يتعلق بالمبادرات الجارية). ونظراً إلى أن منظومة الأمم المتحدة هي في وضع أفضل لتبادل الخبرة داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان، ينبغي البحث عن سبُل ابتكارية أكثر لتبادل أفضل الممارسات. ومن شأن نظام فعّال لتقييم الأداء، يرتبط بتقييم الكفاءات وتوفير الفرص لتطوير الحياة المهنية في المستقبل، أن يشجّع على رفع المعنويات وأن يعزز سير أعمال نظام المنسقين المقيمين تعزيزاً كبيراً.

جيم – أماكن العمل المشتركة واقتسام الخدمات الإدارية

٩٨ – كعنصر رئيسي من عناصر برنامج الأمم المتحدة للإصلاح اتخذت عدة تدابير لدعم تخطيط البرنامج المتعلق بإنشاء دار للأمم المتحدة وتنفيذه والإشراف عليه والنهوض بالمبادرات المتعلقة بالخدمات المشتركة. وقد أقر الأمين العام في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ تعريفاً واضحاً لدار الأمم المتحدة ومعايير تحديدها. كما وضعت منهجية جديدة لاختيار وتحليل الفرص السانحة لإقامة أماكن عمل مشتركة إضافية أو دور للأمم المتحدة، وبدأ تنفيذ عملية لاتخاذ القرارات من أجل تيسير العملية برمتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنظيم الإداري لنظام المنسقين المقيمين التي أقرتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية نيابة عن لجنة التنسيق الإدارية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ قد وضعت من أجل المساعدة على تعزيز الخدمات المشتركة من خلال توفير أساس تنطلق منه الكيانات المستفيدة من هذه الخدمات لإدارتها إدارة مشتركة عادلة. وبالتالي أعدت مبادئ توجيهية جديدة عن الإدارة التشغيلية للخدمات المشتركة، بالتشاور مع مديري العمليات من الميدان، من أجل تيسير تنفيذ الخدمات العامة والمشتركة على المستوى القطري. ويجري تزويد الأفرقة القطرية بالتوجيه والدعم من أجل الترويج لإنشاء أماكن عمل مشتركة واقتسام الخدمات الإدارية وتعزيزها.

أماكن العمل المشتركة/دور الأمم المتحدة

٩٩ – في الفترة ما بين عام ١٩٩٦ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ جرى افتتاح أو تسمية مجموع قدره ٤١ داراً للأمم المتحدة. ومنذ عام ١٩٩٨، دأب فريق الإدارة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعني بأماكن العمل والخدمات على القيام باستعراض منتظم

للمقترحات الواردة من الأفرقة القطرية، وبحث إمكانيات تقاسم أماكن العمل المشتركة على نحو فعال من حيث التكلفة والوفاء بشروط إنشاء دار للأمم المتحدة. وقام فريق الإدارة باستعراض ٥٥ اقتراحاً في عام ١٩٩٨، و ٥٨ اقتراحاً في عام ١٩٩٩ و ٣٢ اقتراحاً في عام ٢٠٠٠. غير أن وتيرة تقديم المقترحات إلى فريق الإدارة قد تباطأت في عام ٢٠٠٠ إذ أنه قد جرى بالفعل بحث الفرص المباشرة لإقامة دور للأمم المتحدة وفي الحالات التي استوفيت فيها المعايير، جرى تسمية دور للأمم المتحدة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وقام فريق الإدارة، إدراكا منه لهذه الحقائق بتحديد ٤٣ بلداً من البلدان التي قد تتاح فيها إمكانات إقامة دار للأمم المتحدة وأجرى اتصالات معها. ومنذ عام ١٩٩٨ قام فريق الإدارة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بثلاثين بعثة، من بينها ست بعثات في عام ٢٠٠٠. وجرت في هذه البعثات زيارة ما مجموعه ٣٨ بلداً، أحياناً في أكثر من مناسبة واحدة، من أجل تقديم الدعم التقني إلى الأفرقة القطرية في مجال تحديد مكان إنشاء دور الأمم المتحدة وتدبير لوازم الإمداد والنقل للقيام بذلك. وجرى التنويه بالدعم الذي قدمه فريق الإدارة، ولا سيما من خلال البعثات، في التقارير السنوية للمنسقين المقيمين لعام ٢٠٠٠ ووصف بأنه كان مفيداً جداً للأفرقة القطرية في التفاوض مع الحكومات وتقييم أماكن العمل المحتملة.

١٠٠ - وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، تحققت النتائج المبينة في الجدول ٣.

الجدول ٣

إنشاء أماكن عمل مشتركة/دور للأمم المتحدة، ١٩٩٦-٢٠٠٠

التاريخ	الحالة	العدد	البلدان
١٩٩٦-١٩٩٧	افتتاح/تسمية دور للأمم المتحدة	٤	الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وليسوتو وماليزيا
١٩٩٨	افتتاح/تسمية دور للأمم المتحدة	٢٦	إثيوبيا وأذربيجان وأرمينيا وإريتريا والإمارات العربية المتحدة وبابوا غينيا الجديدة وبلغاريا وبوتان وبولندا وبيلاروس وتركمانستان والجزائر وجزر القمر والجماهيرية العربية الليبية والرأس الأخضر وساموا وسان تومي وبرينسيبي وسوازيلند والفلبين وكوستاريكا ولبنان وليتوانيا وملديف وموريشيوس ونيبال وهندوراس
١٩٩٩	افتتاح/تسمية دور للأمم المتحدة	٦	أوكرانيا وباكستان وبلجيكا وبليز وجمهورية مولدوفا ولاتفيا
٢٠٠٠	افتتاح/تسمية دور للأمم المتحدة	٥	إكوادور والبحرين وبوتسوانا وسلوفاكيا وغامبيا
٢٠٠١-٢٠٠٤	دور الأمم المتحدة المقترحة قيد النظر		تحدد هدف تسمية خمس دور للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ وأن يصل المجموع إلى ٥٠ داراً على الأقل بحلول عام ٢٠٠٤

١٠١ - استحدثت قاعدة بيانات مشتركة موحدة وبرامجيات لمباشرة إدارة الإيجارات باسم ''المنفذ'' خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ واستكملت في عام ١٩٩٩ بهدف تيسير إدارة أماكن المكاتب القطرية. وما برح استكمال وتحسين ''المنفذ'' وإصدار التقارير الإدارية يمثل جهداً مستمراً.

الخدمات المشتركة

١٠٢ - يقوم فريق الإدارة المعني بالخدمات وأماكن العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، استنادا إلى المبادئ التوجيهية للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية المتعلقة بالتنظيم الإداري لنظام المنسقين المقيمين والتي تشمل مجال الخدمات المشتركة بإعداد أدوات ومبادئ توجيهية بشأن تنفيذ الخدمات المشتركة وتقاسم الخدمات. وكخطوة أولى على هذا الطريق، قام الفريق بجمع معلومات منهجية عن الحالة الراهنة للخدمات المشتركة أو تقاسم الخدمات في المكاتب القطرية والخبرات المكتسبة في هذا الصدد. ووردت بيانات من ١٢٦ مكتباً قطرياً تضمنت معلومات مستمدة من ٤٤٦ استبياناً وردت من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والوكالات غير التابعة للمجموعة. ونتيجة لذلك جرى إنشاء قاعدة بيانات للخدمات المشتركة. وكمتابعة لهذه الدراسة الاستقصائية، نظمت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حلقة عمل عن الخدمات المشتركة، بدعم من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بهدف تقييم الخبرات المكتسبة حتى الآن، ووضع مبادئ توجيهية تشغيلية من أجل تعزيز سير أعمال الخدمات المشتركة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة على المستوى القطري. واستناداً إلى هذه المعلومات وإلى أفضل الممارسات، قام فريق الإدارة بوضع مبادئ توجيهية، بما في ذلك اتفاقات خدمة نموذجية، يمكن للأفرقة القطرية تطويعها، وكذلك المعايير الممكنة لتقديم الخدمات والمؤشرات المتعلقة بقياس أداء الخدمات، وتقديم اقتراحات لإدارة الخدمات المشتركة فضلاً عن الأمور المتعلقة بالمساءلة واسترداد التكاليف.

١٠٣ - وأسفر أحدث استبيان وجه إلى نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة عن النتائج الواردة في الجدول ٤.

الجدول ٤

النسبة المئوية للخدمات المشتركة أو تقاسم الخدمات الإدارية الرئيسية التي حققتها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة

	١٠٠	٧١-٩٠	٥١-٧٠	٢٥-٥٠	٢٥>	صفر
الخدمات المالية	٣,١	٤,١	١٦,٣	٢٩,٦	٣٥,٧	١١,٢
الخدمات الأمنية	٥٠,٠	٣٣,٠	٩,٠	٢,٠	٣,٠	٣,٠
الخدمات ذات الصلة بالموظفين	٢,٠	٩,٩	١٤,٩	٣٣,٧	٣٠,٧	٨,٩
مرافق المؤتمرات	١٣,٩	١٤,٩	١٨,٨	١٥,٠	٢٣,٨	١٢,٩
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	٢,٠	١٧,٦	٢٠,٦	٢٢,٥	٣٠,٤	٦,٩
النقل	–	١,٠	٨,١	١٠,١	٤١,٤	٣٩,٤
المشتريات/التعاقدات	١,٠	٣,٠	٨,٩	١٨,٨	٤٠,٦	٢٧,٧
خدمات الاتصال (الإدارية)	١,٠	٧,٢	١٨,٦	٢٥,٨	٣٢,٠	١٥,٥

الجدول ٥

الأطر الزمنية التي حددتها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لتحقيق الخدمات الإدارية المشتركة على الوجه التام

(النسب المئوية)

	لا يوجد إطار زمني	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥ أو بعدها
الخدمات المالية	٨٥,٢	٥,٧	٣,٤	٢,٣	٢,٣	١,٠
الخدمات الأمنية	٤٦.٧	٤٤,٠	٦,٧	١,٣	١,٣	–
الخدمات ذات الصلة بالموظفين	٨٠,٢	٥,٨	٥,٨	٢,٣	٣,٥	٢,٣
مرافق المؤتمرات	٦٢,٢	١٤,٦	١٢,٢	٦,١	٢,٤	٢,٤
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	٥٢,٩	٢٤,١	١٤,٩	٦,٩	٢,٣	–
النقل	٨٣,٠	٢,٣	٨,٠	١,١	٣,٤	٢,٣
المشتريات/التعاقدات	٦٧,٤	٩,٠	١٣,٥	٦,٧	٣,٤	١,١
خدمات الاتصال (الإدارية)	٦٦,٧	١٤,٣	١١,٩	٦,٠	٢,٤	–

١٠٤- توضح البيانات الواردة في الجدول ٥ أنه بالرغم من تحقيق ما يتجاوز ٢٥ في المائة من الخدمات العامة/المشتركة أساساً في جميع الخدمات الإدارية الرئيسية باستثناء النقل والمشتريات/التعاقدات، فإن الخدمات المتعلقة بالأمن والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات هي الوحيدة التي أمكنها أن تحقق قرابة ٥٠ في المائة من المشاركة

بحلول عام ٢٠٠٢. ولتحسين هذا الوضع، أقرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المبادئ التوجيهية التشغيلية لتنفيذ الخدمات المشتركة واعتمدتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية نيابة عن لجنة التنسيق الإدارية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقدمت المجموعة اقتراحاً لاختبار المبادئ التوجيهية ميدانياً في بعض البلدان النموذجية، ابتداء من عام ٢٠٠١ بغية مواصلة تحسين المبادئ التوجيهية ووضع سجل شامل لتنفيذ الخدمات المشتركة.

الدروس المستفادة والتحديات المطروحة

١٠٥ -عن طريق الخبرة اكتسبتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خلال فترة الثلاث سنوات الأولى من المبادرة المتعلقة بدار الأمم المتحدة استخلصت الدروس التالية:

(أ) أن الكثير من أماكن العمل الحالية صغيرة في الحجم بحيث لا يمكن أن تستوعب موظفي الأعضاء الأربعة في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(ب) أن الانتقال إلى دار للأمم المتحدة قد يسفر في البداية عن عبء مالي غير متناسب في كثير من الحالات حيث تتحقق وفورات في التكاليف لبعض المنظمات بينما تكبد البعض الآخر تكاليف كبيرة. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى دعم هذه المبادرات، ولا سيما أثناء المراحل التمهيدية حيث يمكن أن تفوق تكاليف الإنشاء مزايا التكلفة في الأجل الطويل؛

(ج) أن الحاجة تدعو إلى المضي حثيثاً في اتباع طريقة البحث عن أماكن عمل معفاة من الإيجار وجاهزة لشغلها من الحكومات بوصفها الطريقة الأقل تكلفة لإنشاء دار للأمم المتحدة؛

(د) أن طريقة الحصول على منح من الحكومة بتخصيص أراضٍ كي تقوم المنظمات المشاركة في الفريق بتشييد مباني المكاتب تنطوي على أشد المخاطر وهي أقل الطرق المفضلة لإنشاء دور للأمم المتحدة؛

(ه) أن الاستعانة بالدراية المهنية والتقنية من مصادر خارجية كانت عنصراً قيماً في تحليل المقترحات المقدمة من الأفرقة القطرية؛

(و) أن مواءمة الأحكام والشروط الواردة في اتفاقات التعاون الأساسية للشركاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بخصوص توفير أماكن المكاتب من شأنها أن تيسر المفاوضات مع الحكومات؛

(ز) أن هناك حاجة إلى مواءمة الخدمات الإدارية والتدريب في مجال الممارسات الإدارية والخدمات المشتركة من أجل تيسير الخدمات المشتركة على المستوى القطري؛

(ح) أن من الضروري زيادة استخدام التكنولوجيا السريعة التطور من أجل زيادة الترابط والتعاون على المستوى القطري، مثلاً: عن طريق تقاسم خدمات تكنولوجيا المعلومات، وإنشاء شبكات معلومات عالمية عن الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، وإنشاء دور ''الكترونية'' للأمم المتحدة عند تعذر إنشاء دور فعلية للأمم المتحدة.

١٠٦- وقد بينت الخبرة المكتسبة حتى الآن أنه يمكن التغلب على كثير من هذه التحديات عن طريق الحوار الفعال بين الوكالات المشاركة.

دال - الرصد والتقييم

١٠٧- تضمن التشريع المنبثق عن الاستعراضات الثلاثة الأخيرة للسياسات التي تُجرى كل ثلاث سنوات أحكاما تستهدف تحسين المساهمة التي تقدمها الأنشطة التنفيذية المتعلقة بالرصد والتقييم في فعاليتها وأثرها. والمبادئ التي تستند إليها هذه التشريعات تقوم على أساس وجوب (أ) إشراك السلطات الوطنية في عمليتي الرصد والتقييم وتعزيز قدراتها على القيام بهاتين العمليتين والانتفاع بنتائجهما؛ (ب) نقل محور التركيز على الرصد والتقييم بعيدا عن المسائل المتعلقة بالمشاريع والاهتمام بالمدخلات الموجهة نحو المسائل المتعلقة بفعالية البرامج وأثرها؛ (ج) التشجيع على إجراء عمليات تقييم مشتركة حتى يتسنى تقييم جميع عناصر برامج الأمم المتحدة في أي بلد بصورة متسقة وتقديم التعقيبات إلى من يحتاجونها وباستطاعتهم استخدامها؛ (د) التركيز على الانتفاع بنتائج عمليات التقييم في تحسين فعالية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وتحديد أفضل الطرق التي يمكنها بها تقديم المساهمة للدول الأعضاء.

١٠٨- وقد استشيرت منظومة الأمم المتحدة بصورة منتظمة بشأن مدى ملاءمة وفائدة هذا التشريع وأبدت تأييدها له. ومن الواضح أن الكثير من الوكالات التابعة للأمم المتحدة قد كرست قدرا كبيرا من الدراسة الدقيقة، والموارد البشرية والجهود من أجل تحقيق الغايات المذكورة أعلاه. ومع ذلك، فقد أشارت جميع عمليات تقييم الأثر إما إلى عدم وجود أي ذاكرة معارف مؤسسية عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة أو ضعفها، ولا سيما على المستوى القطري، والحاجة إلى قيام منظومة الأمم المتحدة بالتعلم من الخبرات المكتسبة. وقد تناول العديد من الكيانات داخل وخارج الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة بشكل دؤوب ومثابر مسألة الاستفادة من الدروس المكتسبة وتضمينها في العمليات على مر السنين. وتشمل التدابير النموذجية المتخذة في مختلف أنحاء المنظومة إقامة قواعد بيانات إلكترونية وإدماج الدروس المستفادة رسميا في استعراضات البرامج والمشاريع، وتوفير التدريب والآليات الأخرى ذات الصلة.

١٠٩- وتذكر التقارير أن النفقات المتعلقة برصد وتقييم الأنشطة التنفيذية تقرب من ١ في المائة من موارد البرنامج. وهذا يعني أنه إذا كانت قيمة الأنشطة التنفيذية تبلغ ٤,٥ بليون دولار سنويا، فإنه يجري إنفاق نحو ٤٥ مليون دولار على عمليات رصدها وتقييمها. ووفقا لعمليات تقييم الأثر الست الحالية (والعمليات الست السابقة لها) لا يبدو أنها قد حققت الأثر المرغوب فيما يتعلق باستطلاع ردود الفعل. وهذا يقود إلى التساؤل عما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء تحصل على أفضل عائد من استخدام هذه الموارد.

١١٠- وقد لوحظ أن هناك اتجاها في مكان آخر نحو الابتعاد عن الأنشطة على مستوى المشاريع ووجود اتجاه عام نحو المسائل الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات العامة. ولم يصحب ذلك بالضرورة تحول لازم ومكافئ في محور تركيز عمليات الرصد والتقييم بعيدا عن الاهتمامات التقنية للمسائل المتعلقة بإدارة المشاريع، والتوجه أكثر نحو الشواغل الاستراتيجية بشأن الفعالية والبرامج والأثر التنظيمي على المستوى القطري.

١١١- ومع ذلك فإن من الواضح أن عددا من كيانات الأمم المتحدة يسعى جاهداً إلى الاتجاه في هذا الطريق. ومن أمثلة ذلك التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يركز على تحقيق النتائج واتجاهه نحو الإدارة استنادا إلى النتائج. وهناك مثال آخر وهو الجهود التي يقوم بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) من أجل وضع مؤشرات لأداء المؤسسات. والمساعي التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فيما يخص ربط أعمالها بالأهداف النوعية لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل تؤكدها الوثائق.

١١٢- وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٦٢/٥٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية إلى الأمين العام أن يعد على وجه السرعة ''خطة تفصيلية'' طويلة الأجل لتنفيذ إعلان الألفية داخل منظومة الأمم المتحدة وأن يركز على النتائج والمعايير التي تحققت، وأن يحدد الثغرات في التنفيذ والاستراتيجيات التي تكفل الحد منها، وأن يبرز على وجه الخصوص القضايا الشاملة لعدة قطاعات والمواضيع المتداخلة التي تتعلق بالتنمية والسلام والأمن.

١١٣- وهذا يوفر الإطار الأساسي الذي ينبغي على هديه الحكم على معظم الأنشطة التنفيذية في المستقبل. ولا تزال هناك ضرورة للقيام بأعمال فيما يتعلق بترجمة هذه الغايات الواردة في إعلان الألفية إلى أهداف تستخدم على مستوى الوكالات أو المستوى القطري أو الإقليمي. وقد أحرزت منظومة الأمم المتحدة بالفعل تقدما كبيرا في هذا المجال. فهناك، على

سبيل المثال، مصفوفة من المؤشرات والأهداف المزمع أن تستخدمها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة عند إعداد تقييماتها القطرية المشتركة.

١١٤- غير أن هناك حاجة إلى الاضطلاع بأعمال إضافية من جانب الوكالات المتخصصة بصدد الغايات القطاعية وكذلك من جانب كيانات الأمم المتحدة التي تتناول المواضيع المتداخلة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أو إساءة استعمال المخدرات أو بناء القدرات، وذلك من أجل وضع المعايير والأهداف والمؤشرات التي يمكن أن تستخدم في تصميم البرامج الوطنية وكذلك البرامج الإقليمية، عند الاقتضاء، بهدف الحد من الفقر بجميع جوانبه. أما الجوانب المتعلقة ببناء القدرات اللازمة للقضاء على الفقر فتقتضي القيام بمزيد من الأعمال إذا ما طبقت المؤشرات الملائمة. وكما لوحظ في المنشور الذي صدر عن الجولة الأولى من عمليات التقييم[١٧] يجب لأي نظام للتقييم، أو أي مجموعة من المؤشرات المتعلقة ببناء القدرات أن تتجاوز نطاق تطبيق نظم ضيقة ومختصرة وميكانيكية إلى حد ما للقياس التي تتبدى جليا أحيانا في المجتمع الإنمائي الدولي. ونظم الرصد غير الملائمة يمكن أن تشوه تصميم البرامج والإدارة بدرجة خطيرة ويمكن أن تلحق الضرر حتى بالأداء الذي يسعى معظم المشتركين إلى تحقيقه.

١١٥- وبرغم الشواغل المشروعة إزاء الافتقار إلى تعاريف ومعايير ومؤشرات وبيانات متفق عليها وذاكرة معارف مؤسسية، فإن كل فريق من الأفرقة المعنية بتقييم الأثر استطاع إجراء بعض التقديرات النهائية بشأن نوعية عمليات منظومة الأمم المتحدة وأثرها. وهذا يشير إلى وجود مادة ذات صلة يمكن استخلاصها من الحوار التفاعلي بين ''الممارسين المتأملين'' والأطراف الفاعلة المتأملة، وأنه يمكن تعلم الكثير بشأن الطريقة التي تكفل النجاح في القضاء على الفقر، إذا قامت جميع كيانات الأمم المتحدة المختصة بإدراج هذه العملية في برامجها والقيام، فيما يخص ميادين اختصاص كل منها، بصوغ المعايير الأساسية التي تستخدمها في تقدير ورصد وتقييم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، والدروس الأساسية التي يمكن استخلاصها من مثل هذا الحوار واتباع أسلوب تضمين عملياتها أي دروس مستفادة.

هاء - الهيكل الميداني

١١٦- ينبغي ألا يعتبر الهيكل الميداني مكتباً قطرياً لإحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية للتنمية الوطنية. وينبغي أن يكون ملاك موظفي المكاتب مستجيبا للطلب ويعبر عن الاحتياجات والمتطلبات التي قد تطلب من المنظمة، كما ينبغي تعيينهم بالتشاور مع الحكومة. وينبغي لدى ترتيب المهارات الفنية لإحدى المنظمات، أن تكون القدرات الدنيا المحددة زمنياً على مستوى فرادى البلدان

واللازمة للاستجابة بسرعة وفعالية عاملاً من العوامل الرئيسية. وقد دعت الجمعية العامة في قرارها ١٩٢/٥٣ إلى مواءمة مهارات منظومة الأمم المتحدة مع الاحتياجات الإنمائية الوطنية لا أن تحدد حسب الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة. وينبغي أن يوضع هذا القرار الهام موضع التنفيذ.

١١٧- وليس لجميع الوكالات المتخصصة وجود ميداني وهذا ينطبق خاصة على الوكالات الصغيرة، وإن كانت في كثير من الأحيان تتسم بطابع تقني وتكنولوجي. ويجب اتخاذ تدابير لضمان ألا يؤدي عدم الوجود الميداني إلى حرمان البلد من المساعدة المتعددة الأطراف التي تحتاج إليها. وفي حين أن نطاق عمليات الوكالات قد لا يقتضي وجوداً ميدانياً واسع النطاق كما أن ضغوط الميزانية، تمنع في الواقع الفعلي من القيام بذلك، فقد ينظر في إيجاد تمثيل انتقائي محدود في البلدان التي تمنح فيها أولوية عليا لميدان اختصاصها.

واو - مشاركة الوكالات المتخصصة

١١٨- تشكل الوكالات المتخصصة جزءاً لا يتجزأ من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. كما أن مساهمتها الكاملة والموضوعية بوصفها شركاء في الأعمال الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة تعتبر أساسية. وهي تمثل إلى حد كبير مستودعات للقدرات التقنية لمنظومة الأمم المتحدة. وقد حدثت تغييرات هامة في العلاقات مع الوكالات المتخصصة في العقدين الماضيين استجابة للاتجاهات والاحتياجات الإنمائية المتغيرة. ومن الضروري تعبئة الدراية التقنية للوكالات، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة، إذ يمكنها أن تسهم بقدر كبير في زيادة قدرة المنظومة على مواجهة التحديات الإنمائية.

١١٩- وكان من بين الشواغل المتعلقة بأداء المنظومة هو أن معظم قدراتها التقنية والفنية تتركز في المقر، وأنه يجري وزعها على أساس احتياجات المكاتب القطرية وبناء على طلبها. وينبغي أن تتوافق الموارد وموقع الدراية الفنية على كافة المستويات - العالمية والإقليمية والوطنية - مع الوظائف والمسؤوليات. وفي حين أن هناك مهاماً عالمية هامة تقتضي حضوراً عالمياً قوياً فإن المهارات الفنية اللازمة لمساندة الطلبات القطرية ينبغي أن تكون في متناول اليد. وبالنظر إلى القيود المتعلقة بالميزانية، قامت بعض الوكالات بالفعل بخفض عدد موظفيها على المستوى القطري. كما ينبغي أن يكون محور التنمية محلياً، وأن يكون موقع الدراية الفنية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي محلياً بقدر كبير. وبرغم أن وظيفة ''مجمع المعرفة'' العالمي والأعمال المعيارية للوكالات تعتبر أمراً حاسماً فإنها تستخدم كأداة للمساندة عند الاستجابة لأوضاع وطلبات محددة، وينبغي أن يكمل بعضها البعض.

١٢٠- ويتعين أن تترادف الجهود التي بذلتها مؤخرا بعض المنظمات من أجل إنشاء أو تدعيم مكاتب على الصعيد دون الإقليمي وإضفاء الطابع الإقليمي، مع تهيئة مجموعة حاسمة من ذوي الدراية الفنية تكون ذات تركيز قطري من أجل القيام بالاستجابة السريعة. وفي السياق المتغير للاحتياجات المتنامية والسريعة التحول الخاصة بالبلدان، لا بد من الاعتماد بصورة أكبر على الحضور والدراية الفنية على المستوى الميداني. ويعد إنشاء مكاتب على الصعيد دون الإقليمي خطوة إلى الأمام، لكنه لا يمكن أن يعوض عن الحاجة إلى استجابة محلية محددة وسريعة. وهناك حاجة إلى تكامل أوثق بين النُهج التي تتبعها الوكالات إزاء المواضيع ذات الاهتمام المشترك مثل الأمن الغذائي والحد من الفقر على المستوى القطري. ويعمل ممثلو الوكالات التابعة للأمم المتحدة بصفتين مزدوجتين في الميدان باعتبارهم ممثلين للمنظمة المعنية وكذلك بوصفهم أعضاء في نظام المنسقين المقيمين، ومن ثم يجب أن يكون بمقدورهم العمل بطريقة من شأنها أن تكفل تكامل درايتهم الفنية والاستفادة المتبادلة من تلك الدراية.

١٢١- وسوف يصبح دور الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وأهميتها محورياً في مجتمع المعرفة الناشئ. فالوكالات المتخصصة هي أيضاً منظمات تكنولوجية. والنهج المتكامل إزاء التنمية، وتنمية قطاعات مثل الزراعة والصحة والصناعة والاتصالات وجهان لنفس العملة. كما أن النمو وزيادة الإنتاجية في قطاعات مثل الزراعة يعتبران أمراً أساسياً للتنمية المتكاملة المستدامة. ويحتاج الكثير من البلدان النامية إلى منظمة دولية لتقديم المعلومات والمساعدة في البحث عن البيانات التكنولوجية الدقيقة والوصول إليها. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تستجيب لهذه الطلبات. كما يتعين متابعة مفهوم ''تقاسم المهارات'' بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري من أجل تحقيق وفورات في الحجم وتعزيز الفعالية.

زاي - التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

١٢٢- كما ذكر في خطة الإدارة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، تركز تعزيز التفاعل بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في مجال الأنشطة التنفيذية على أربعة عناصر رئيسية هي: إقامة روابط أوثق بخصوص الترتيبات المتعلقة بالدعم الإنمائي، وزيادة الحوار بشأن السياسات العامة، وبذل قدر أكبر من الجهود لضمان تحقيق أثر عملي وتدعيم التعاون على المستوى القطري.

١٢٣- وخلال الفترة المستعرضة، أجري استعراض استطلاعي مشترك للعلاقات بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز تضمن توصيات عديدة يمكن أن تنطبق على مستوى السياسات العامة، وعلى مستوى المقر وكذلك على مستوى العمليات القطرية[١٨].

١٢٤- وتتضمن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على وجه التحديد التشجيع على التعاون، ودعوة مؤسسات بريتون وودز إلى المشاركة في الأفرقة القطرية من أجل صوغ هذه الآليات.

١٢٥- وفي الوقت نفسه، اقترح البنك الدولي، لدى اعتماد إطار العمل الإنمائي الشامل، على منظومة الأمم المتحدة القيام بتشجيع عمليات التبادل والمشاركة في هذه الأعمال من جانب أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك من جانب الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد وسع نطاق هذه العمليات لتشمل تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بعملية إعداد ورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر عندما قدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

١٢٦- وأجريت مناقشات مشتركة بين الوكالات بصورة أوسع نطاقاً وأكثر موضوعية على فترات بشأن خبراتها. وعلى مستوى الميدان، كانت الأفرقة القطرية فعالة فيما يتعلق ببعض أطر العمل التي طرحتها مؤسسات بريتون وودز، وقد أسهمت مؤخراً بأفكار ومقترحات لمساعدة الحكومات ومؤسسات بريتون وودز على مراعاة العناصر الهامة التي لم يجر تغطيتها تغطية وافية.

١٢٧- ويعتقد معظم المنسقين المقيمين أن هذا التعاون يركز على تقاسم المعلومات وعلى دعم قدرة الحكومات على تعبئة وتنسيق مشاركة الجهات المانحة ومواردها. وبصدد التعاون والمشاركة في كل من البرامج والمشاريع الأخرى، كانت النتائج مختلطة إذ تراوحت من مشاركة متواضعة إلى مشاركة كبيرة من جانب كل من المنظمات. وكان هذا أيضاً هو النمط فيما يخص المشاركة في عمليات التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك مشاركة منظومة الأمم المتحدة في آليات مؤسسات بريتون وودز، مثل عمليتي إطار العمل الإنمائي الشامل وورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر.

١٢٨- وتشمل المجالات المحتملة للتعاون في المستقبل إقامة تعاون أكبر بشأن أطر العمل والمبادرات الاستراتيجية والبرنامجية، وتعاون أوثق في أعمال نظام المنسقين المقيمين، وتنفيذ خطط عمل المؤتمرات العالمية وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

حاء – التعاون مع المصارف الإنمائية الإقليمية

١٢٩- شجعت الجمعية العامة في قرارها ١٩٢/٥٣ على إقامة مزيد من التعاون بين المصارف الإقليمية وجميع صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة. ونطاق هذا التعاون محدود بعض الشيء حاليا، لكن آفاق نموه كبيرة.

١٣٠- وترى الأغلبية العظمى من المنسقين المقيمين والحكومات أن هناك قسطاً جيداً من تقاسم المعلومات بين منظومة الأمم المتحدة والمصارف الإقليمية. ويعتقد الكثير منهم أيضاً أن منظومة الأمم المتحدة والمصارف تقوم بشكل ما من أشكال التعاون في برامجها ومشاريعها، وفي مجال دعم القدرات الحكومية على تنسيق التفاعلات مع الجهات المانحة من أجل تعبئة الموارد. وتشارك وكالات الأمم المتحدة في بعض الأحيان في تحديد وتصميم مشاريع المصارف الإقليمية والإشراف عليها و/أو تنفيذها.

١٣١- وأفادت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بوجه خاص عن التعاون المتزايد مع المصارف الإقليمية كي تدعم برامج جديدة ذات صلة مثلاً بوباء نقص المناعة البشرية/الإيدز أو بمكافحة المخدرات.

١٣٢- وفيما يتعلق باتجاه الأعمال الراهنة والاهتمام بالمصارف الإقليمية، اعتمد مصرف التنمية الأفريقي بياناً يتضمن رؤية جديدة في عام ١٩٩٩، يدعو إلى عقد شراكة أكبر مع مؤسسات بريتون وودز، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والوكالات الثنائية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

١٣٣- واستهل مصرف التنمية الآسيوي في آذار/مارس ٢٠٠١ استراتيجية جديدة طويلة الأجل لمساعدة البلدان النامية الأعضاء على القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥، تمشياً مع الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها في المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخراً برعاية الأمم المتحدة. وتواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي شاركت في إنشاء المصرف الآسيوي إقامة علاقات وثيقة معه.

١٣٤- ولا يزال التعاون الوثيق جاريا بين مصرف التنمية للبلدان الأمريكية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكذلك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى على المستوى القطري، ولا سيما في مجال دعم التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية.

١٣٥- وتوحي الآراء التي أعربت عنها عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة بأن المصارف الإقليمية يمكنها أن تعيد تقييم حوافظها للإقراض في ضوء المؤتمرات والاتفاقيات الدولية،

وكذلك الأولويات المتعلقة ببلوغ الأهداف الإنمائية الدولية (مثل الأهداف الإنمائية لعام ٢٠١٥ والأولويات القطاعية ذات الصلة).

١٣٦- وفي هذا الصدد، قد تكون هناك بعض السبُل للجمع بين القوة المالية والدراية الفنية للمصارف الإقليمية والمهارات التحليلية والمهارات المتعلقة بالدعوة والمهارات التقنية وغيرها من مهارات منظومة الأمم المتحدة. والمزايا النسبية لمختلف المؤسسات يمكن أن تحقق قدرا أكبر من التآزر والتأثير للجهود المبذولة استجابة للطلبات الوطنية.

ثامناً – الأبعاد المتطورة للأنشطة التنفيذية

ألف – المساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية

١٣٧- إن تدخلات الأمم المتحدة في حالات الأزمات وما بعد الأزمات، التي شكلت جزءاً هاماً من عمل الأمم المتحدة على المستوى القطري خلال العقد الماضي، ستظل تشكل تحدياً متزايداً أمام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، مؤكدة بذلك على وجود ترابط متزايد بين السلم والتنمية، وصنع السلام وبناء السلام، وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، والإغاثة والإعمار. ووفقاً لأحد التقديرات، فإن عدد البلدان التي توصف بأنها في حالات إنمائية خاصة يبلغ ٤٥ بلداً. وتدعو الجمعية العامة إلى اعتماد نهج شامل، يتضمن تطبيقاً مبكراً للأدوات الإنمائية في حالات الطوارئ الإنسانية.

١٣٨- وفي عام ١٩٩٩، وجه مجلس الأمن دعوة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في وضع برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي. وفي عام ٢٠٠٠، طلبت الجمعية العامة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في إنشاء فريق استشاري معني بالبلدان الخارجة من صراعات في أفريقيا، ومن المتوقع أن يستجيب المجلس لهذا الطلب في اجتماع الجزء الرفيع المستوى المعني بأفريقيا والمزمع عقده في الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١. وفي بيان رئاسي صدر عن مجلس الأمن بعد اجتماع عقده في شباط/فبراير ٢٠٠١، بشأن النهج الشامل لبناء السلام، أشار المجلس إلى أن بناء السلام يتضمن طائفة واسعة النطاق من البرامج والآليات السياسية والإنمائية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان (S/PRST/2001/5).

١٣٩- وكما لوحظ في تقرير الأمين العام عن تنفيذ تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام (A/55/502)، فإن كل جزء تقريباً من أجزاء منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، يشارك حالياً بشكل أو آخر في بناء السلام، لأن هذه العملية تجمع أنشطة متعددة تشمل أنشطة سياسية، وعسكرية، ودبلوماسية، وإنمائية، وأنشطة في

مجالات حقوق الإنسان، وحماية الطفل، والمنظور الجنساني، والمساعدة الإنسانية وقضايا أخرى عديدة.

١٤٠- وعلى الصعيد القطري، فإن منسقي الأمم المتحدة المقيمين، الذين يتولون عادة مسؤولية التعاون الإنمائي، يعملون أيضاً كمنسقين للشؤون الإنسانية عند الحاجة.

١٤١- وأما الأفرقة القطرية التي استشيرت بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية، فقد أعربت عن آراء مختلطة بشأن مدى تأثير التفاعلات فيما بين الإغاثة، والتنمية، والأنشطة السياسية، وعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وكذلك بشأن مدى فعالية الروابط بين عملية النداءات الموحدة، وعمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأُعرب عن آراء مماثلة بشأن الروابط بين مهام المنسق المقيم، ومنسق الشؤون الإنسانية والممثل الخاص للأمين العام. وبغية العمل على تعزيز وتوضيح هذه العلاقات المترابطة، أصدر الأمين العام مذكّرة توجيهية عن الموضوع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

١٤٢- وأبرزت المشاورات التي أُجريت مع المنظومة والدول الأعضاء ضرورة زيادة التركيز على التنسيق والمشاورات فيما بين جميع هذه المجالات.

١٤٣- ومن منظور التعاون الإنمائي، من الأهمية بمكان أن يكون نظام المنسقين المقيمين فعالا في البلد قبل حدوث الأزمة وأثناءها وبعدها، وبذلك يتمكن من المساهمة إلى حد كبير في الاستمرار الحاسم لهذه العملية.

١٤٤- وقد حدد نهج الإطار الاستراتيجي الذي اتبع في مجالات معينة، مبادئ وعلاقات وثيقة الصلة بالموضوع. ووفقاً لذلك، يمكن تطبيق عناصر هذا النهج في بلدان عديدة، مما يؤدي إلى تعزيز أهمية النهج الشامل.

١٤٥- ومن شأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على المستوى القطري من أجل تنفيذ هذا النهج الشامل أن يكفل قدراً أكبر من الاتساق. فالتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يتيحان فرصة كبيرة لتحديد وتنفيذ استراتيجيات وقائية لبناء السلام بعد الصراع. وتتطلب عملية بناء السلام الاتساق في التحليل الفوري والطويل الأجل، والتخطيط والبرمجة. وتعتبر وكالات منظومة الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها في مركز جيد على المستوى القطري يساعدها في مواجهة التحدي، لا سيما من خلال نظام المنسقين المقيمين، رغم أن الكفاءات المتوفرة على المستوى القطري في هذا المجال قد تتطلب بعض التعديلات.

١٤٦- وإذ تسلم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بأن أخطر التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هو الصراع، فإنها تعمل على ضمان إدماج الشواغل المتعلقة ببناء السلام ومنع نشوب الصراعات، في عمليات التقييم القطري المشترك، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط الطوارئ أو الانتعاش. ولا يمكن التصدي لهذه الشواغل إلا من خلال الشراكة الوثيقة مع الحكومات الوطنية والمجتمع المدني.

باء - حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية

١٤٧- سلمت الجمعية العامة في قرارها ١٩٢/٥٣ بحقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية، باعتبار ذلك عنصراً هاماً من عناصر جهود التعاون الإنمائي التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة[١٩].

١٤٨- ويؤكد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية تأكيداً خاصاً على النهوض بالديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، واحترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية. ويكرر التأكيد على أهمية احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتعزيز الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع.

١٤٩- وتذكر الغالبية العظمى من الأفرقة القطرية أن حكومات البلدان التي تنفذ فيها برامج تطالب بزيادة الدعم في مجال تنفيذ الاتفاقيات الدولية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان. وتؤكد الدول الأعضاء على هذا التطور.

١٥٠- وتشير تقارير عدد من الأفرقة القطرية إلى مشاركة نظام المنسقين المقيمين في تنفيذ ولايات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وذلك من خلال المشاورات والدعوة، وبرامج التوعية بحقوق الإنسان في أوساط الجمهور، والبرامج التثقيفية وتخطيط البرامج، لكن نتائج ذلك تتفاوت من بلد إلى آخر.

١٥١- والتزمت منظومة الأمم المتحدة باتباع نهج إزاء حقوق الإنسان يتسم بقدر أكبر من الصراحة والاتساق. فقد شاركت بعض مؤسساتها بمفردها مشاركة طويلة وهامة، بينما لم تستوعب بعد مؤسسات أخرى آثار هذا التطور استيعاباً كاملاً.

١٥٢- وتشمل المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي اعتمدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ١٩٩٩، توجيه الاهتمام إلى القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عند برمجة التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة. ومن ثم، قامت وكالات تابعة للمنظومة بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية والمعلومات ذات الصلة بحقوق الإنسان لكي يستخدمها نظام المنسقين المقيمين. وبالنيابة عن لجنة

التنسيق الإدارية، وافقت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية على الوثيقة في آذار/مارس ٢٠٠٠. وتتناول المبادئ التوجيهية مبادئ وآليات حقوق الإنسان، وطرق الاتصال بالحكومات ومساعدتها، وسبل إدماج حقوق الإنسان في برامج العمل.

١٥٣- وقدم التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداةً لحشد الاهتمام بهذه القضايا لأن الطلبات على التعاون التقني المرتبط بحقوق الإنسان تتزايد وتتغير. وأما حقوق الإنسان التي كانت تعامل في المقام الأول كمجال مستقل من مجالات المساعدة التقنية، فيتوقع منها أن تندرج على نحو متزايد في المجالات المواضيعية الرئيسية للتعاون الإنمائي، لا سيما فيما يتعلق بالفقر والمنظور الجنساني والإدارة. وبالتالي، يتعين تعزيز قدرة الأفرقة القطرية على معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

جيم - تكنولوجيا المعلومات والاتصال

١٥٤- تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الآن العامل الحاسم في التغير العالمي والفجوة المعرفية والفيصل في المنافسة. كما أن تكنولوجيا الاتصال تؤدي حالياً إلى الحد من السيطرة الاحتكارية على المعلومات، وتعزز الشفافية والمساءلة. والاقتصاد الناشئ القائم على المعارف والشبكات يقوم أيضاً بتغيير أوجه التباين في التنمية وديناميتها. فالمجتمع الذي يملك وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية هو مجتمع يتسم بقدر أكبر من الانفتاح.

١٥٥- وقد توسعت السوق العالمية للمعلومات في الفترة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٥ بنسبة ١٢,٢ في المائة سنوياً، ولا تزال تتنامى. وهذه النسبة تقترب من ثلاثة أمثال معدل النمو العالمي للناتج المحلي الإجمالي. إلا أن عدداً كبيراً من البلدان النامية لم يتمكن من اللحاق بالركب. فالاتصالات الإلكترونية الشائعة إلى درجة كبيرة في الشمال، لا تزال نادرة في الجنوب. وفجوة التكنولوجيا الرقمية هي فجوة حقيقية. وأياً كانت المقاييس المستخدمة، سواء أكان عدد أجهزة الهاتف أو عدد مستخدمي شبكة الإنترنت أو موردي الحاسوب، فإن البلدان النامية تتخلف في هذا المضمار. كما أن الفوارق الشاسعة بين دول الجنوب مستمرة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء لا يوجد مثلاً إلا جهاز هاتف واحد لكل ٣٠٠ ٥ شخص. والاستقطاب في مجال الاتصالات يماثل الفوارق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ففي بعض أجزاء آسيا وأفريقيا، لا تتجاوز كثافة أجهزة الهاتف في المناطق الريفية خُمس الكثافة في أكبر المدن. ولم يتحقق حتى الهدف المتمثل في جعل جهاز الهاتف في متناول كل واحد من سكان العالم بحلول نهاية القرن العشرين.

١٥٦- وعلى الرغم من تراكم الأعمال غير المنجزة والصعوبات المجابهة فإن التكنولوجيات الجديدة تبعث آمالا جديدة وتتيح فرصاً جديدة. فالهبوط في تكاليف تكنولوجيا المعلومات

يجعلها أقل اعتماداً على كثافة رأس المال وأرخص ثمنا بالنسبة للمجتمعات الأقل ثراءً. وتوجد عقبة أخرى يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تساعد في التغلب عليها وهي التكاليف المرتفعة للبنى التحتية المادية المتطورة تماماً، وهذه عقبة رئيسية تواجه التنمية في العديد من المجتمعات النامية. والبنى التحتية لا تزال ذات أهمية حاسمة، لكن الأمر يتعلق بالبنى التحتية للمعارف، العاملين من ذوي الخبرات، والمزارعين من ذوي الخبرات ممن لديهم القدرة على الوصول إلى المعلومات والبحث عنها واستخدامها.

١٥٧- ويمكن التغلب الآن على النقص المزمن في عدد المدارس، والمعلمين، والأطباء والأسواق في المناطق النائية من خلال المدارس الحاسوبية، والعلاج عن بعد، والتسويق عن بعد. وقد وفرت شبكة الإنترنت للمزارعين والعمال فرص الوصول المباشر إلى المعلومات الهامة. حيث إن بإمكانها فتح أبواب الأسواق أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم دون أن تكون لديها بنى تحتية باهظة الثمن. فتكنولوجيا المعلومات هي أداة قوية للحد من الفقر وتمكين الفقراء والضعفاء والمستضعفين. وهذه التكنولوجيات الحديثة تقدم فرصاً هائلة في المجالات بالغة الأهمية مثل الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، والتكنولوجيا الأحيائية والزراعة الجديدة، لأنها أقل اعتماداً على الحقل والحجم وأكثر تركيزاً على النبات. وهي ملائمة للتطبيق على يد صغار المزارعين والمزارعين الهامشيين، أي غالبية الفقراء في الأرياف. وتوفر تكنولوجيا الاستشعار عن بعد الدقة البالغة فيما يتعلق بما هو موجود على الأرض، أي أنها أداة ذات قيمة كبيرة بالنسبة للمخططين والإداريين.

١٥٨- وعلى الرغم من أن غالبية البلدان تعاني إلى حد كبير من النقص في البنى التحتية للاتصالات الأساسية، فإن عدداً من البلدان النامية يغتنم الفرصة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات. فهي تستخدم إمكانات هذه التكنولوجيات في مجالات حفز الصادرات، والرقائق الالكترونية والبرامجيات الحاسوبية، وتحديد مواقع صناعات معينة ذات أولوية في العالم، وتحسين الخدمات الإدارية. وقد تحقق نجاح كبير في مجال الإدارة الرشيدة. فالإدارة الالكترونية هي أحد أعمدة صرح تكنولوجيا المعلومات وهي وسيلة للأخذ بنظام يتسم بقدر أكبر من الانفتاح، والاستجابة والمساءلة والشفافية. وهي تتضمن استخدام عقد المؤتمرات بالفيديو على نطاق شامل بغية نشر ورصد وتقييم أداء الموظفين العموميين. ويمكن للمواطنين تسجيل الصكوك القانونية للملكية العقارية والحصول على الخدمات من مكان واحد بواسطة الحاسوب.

١٥٩- وبإمكان مجتمع التنمية الدولي أن يدعم الجهود الوطنية وأن يحدث تغييرا كبيرا. ويشترك العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان من خلال تقديم

المشورة في مجال السياسة العامة، والمساعدة التقنية. وتضطلع عدة مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة، بأنشطة تستخدم فيها تكنولوجيا المعلومات كأداة للإدارة، ونشر المعلومات، والتعاون التقني. وأنشأت الأمم المتحدة الشبكة الصحية (Health InterNetwork) للبلدان النامية ودائرة الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات. كما أن بوابة التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي تعتبر مثلاً آخر على ذلك. وقد أدرجت في التقرير السابق للأمين العام عن الأنشطة التنفيذية إشارة موجزة إلى بعض جوانب تكنولوجيا المعلومات (انظر E/2000/46/Add.1)، وهي إشارة في معظمها إلى الربط بالشبكة وبمواقع منظومة الأمم المتحدة على الشبكة.

١٦٠- إن الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ يصف بإيجاز الحالة الراهنة للمعارف والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل مختلف الشركاء. وقد تم التصديق على هذا الإعلان في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، فأصبح بذلك يشكل ولاية رئيسية لمنظومة الأمم المتحدة. ودعا المجلس إلى إنشاء فرقة عمل معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال لترويج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة حاسمة في ميدان التنمية. ووفقاً لهذه الولاية، شكل الأمين العام فريقاً استشارياً رفيع المستوى لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وشرع في مشاورات واسعة النطاق، واستنادا إلى نتائج هذه المشاورات أذن المجلس للأمين العام بإنشاء فرقة عمل. واتخذت مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثماني مبادرة حكومية دولية هامة خارج إطار منظومة الأمم المتحدة تمثلت في إنشاء فرقة عمل معنية بفرص التكنولوجيا الرقمية. وسيقوم مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المزمع عقده في عام ٢٠٠٣، تحت رعاية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، باستعراض دور الاتصال، والاستثمار والتكنولوجيا في إنشاء البنى التحتية لمجتمع المعلومات وفي التغلب على فجوة التكنولوجيا الرقمية.

١٦١- وجاء في الإعلان الوزاري بين جملة أمور دعوة المنظمات والصناديق والبرامج الدولية، وكذلك الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى العمل على تيسير نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، خصوصاً إلى البلدان النامية، ودعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات واستخلاص المضامين. وبإمكان جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يسهم في هذه العملية من خلال أنشطته التنفيذية. فاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يؤدي إلى زيادة فعالية وأثر الجهاز إلى حد بعيد فحسب، بل يمكّن أيضا منظومة الأمم المتحدة من تطوير طرائق مبتكرة لتعزيز قدرة البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وبدأ الربط الشبكي للمعارف يظهر كمجال رئيسي للتنمية، وهو الأمر الذي يتطلب مزيدا من الدعم الفعال المقدم من منظومة الأمم المتحدة. فبالإمكان دمج وتطبيق تكنولوجيا

المعلومات والاتصال في جميع قطاعات البرامج بطرق مبتكرة. وتسعى الوكالات إلى توسيع نطاق قدراتها ونظمها وهي بصدد وضع برامج للاستجابة للتحولات الجارية والاستفادة منها، لكن تسخير مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال برمته لأغراض التنمية يحتاج إلى اتخاذ خطوات جديدة كبيرة ومبتكرة.

١٦٢- والمهمة هي في آن واحد قطاعية وشاملة لعدة قطاعات، وتضم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وذكر المنسقون المقيمون أن ما يصل إلى ٤٠ في المائة من البلدان التي تنفذ فيها البرامج أعربت عن اهتمام بالتماس المساعدة من الأمم المتحدة في حشد تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة للتنمية. ونصف البلدان المستجيبة، حدَّدت نقل التكنولوجيا والمساعدة في الحصول على المهارات الأجنبية باعتبارهما مجالاً حققت فيه أقل قدر من النجاح في تلقي المساعدة. ونظرا إلى تزايد أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية، فهي تستحق اهتماما متزايدا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

دال - مراعاة المنظور الجنساني في التنمية

١٦٣- أكدت الجمعية العامة في الفقرات ٢٥ و٤٦ و٤٧ من قرارها ١٩٢/٥٣ على الحاجة إلى إدماج المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في جميع الميادين وحثت على اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين التوازن بين الجنسين في الأمانة العامة. وخلال فترة الثلاث سنوات قيد الاستعراض، ازدادت قوة الالتزام بهذه المسألة وأحرز بعض التقدم.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

١٦٤- روعي المنظور الجنساني بصورة منتظمة في تصميم البرامج/المشاريع القطرية (للاطلاع على تقييم مفصل لمدى التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة، ١٩٩٦-٢٠٠٠، انظر E/CN.6/2000/3). ومن بين أكثر من مائة منسق مقيم ردوا على استبيان الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، اعترف ٦٦ في المائة منهم بالقيام إلى حد كبير بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في صياغة البرامج والمشاريع، واعترف ٧٩ في المائة بتعميمه في التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وظهر نمط مماثل في ردود البلدان المانحة والبلدان المتلقية على الأسئلة نفسها.

١٦٥- وأما الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بالاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، فقد أضافت زخماً جديداً لمسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

١٦٦- وتوفر عمليات التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مدخلا لإدماج المنظور الجنساني بصورة منتظمة في الأنشطة التنفيذية لجميع وكالات الأمم المتحدة. وأما الفريق الفرعي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعني بمراعاة المنظور الجنساني فقد أسهم بنشاط منذ البلداية في إعداد وتنفيذ المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وما تلاها من مشاريع رائدة. ولذلك، فإن مسألة مراعاة المنظور الجنساني هي مسألة مدمجة على النحو المناسب في المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتتضمن مؤشرات التقييم القطري المشترك عناصر مصنفة حسب نوع الجنس.

١٦٧- وقد اتُبع نهج الفريق المواضيعي على نطاق واسع على المستوى القطري لمعالجة هذه المسألة المتداخلة في مسائل أخرى. وبلغ عدد الأفرقة المواضيعية العاملة على المستوى الميداني ٥٨ فريقاً في عام ١٩٩٨ وزاد هذا العدد فبلغ ٦٨ فريقاً في عام ١٩٩٩. والمجالات التي تنشط فيها الأفرقة المواضيعية/أفرقة العمل المعنية بمراعاة المنظور الجنساني تشمل الدعوة، وتقديم الدعم إلى الحكومات المضيفة في مجال التشريع، وتقديم الدعم التقني لبناء القدرات والتدخلات على مستوى المجتمعات المحلية. وتكشف تقارير المنسقين المقيمين السنوية عن عقد حلقات عمل عديدة لتوعية صانعي السياسة العامة والموظفين الحكوميين، وكذلك موظفي الأمم المتحدة، بشأن مراعاة القضايا الجنسانية. وعلى سبيل المثال، جرى أيضاً تنظيم دورات تدريبية لفروع الإحصاء في الحكومات حول مفهوم البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتجميعها وتحليلها. كما بذلت جهود لإشراك المنظمات غير الحكومية المحلية في عملية التشريعات الوطنية وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٦٨- وتؤكد الردود على الاستبيانات التي أرسلت إلى الميدان على الاهتمام الخاص الذي يولى للمرأة على مستوى المشروع[٢٠]. وأكدت وكالات عديدة على أن المشاريع المجتمعية، مثل مشاريع التمويل الصُغرى ومشاريع الموارد التي يمكن إعادة استخدامها، تستهدف المرأة عادة كجزء من برامج التخفيف من حدة الفقر. ويذكر كنموذج لذلك مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات التي طرحها الأمين العام في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠. وتستهدف هذه المبادرة تنظيم حملة مستمرة لتحسين نوعية تعليم البنات وتوفره، وذلك من خلال الشراكة التعاونية بين كيانات مختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

١٦٩- كما أن شبكات منسقي القضايا الجنسانية والمتخصصين فيها تمكن أيضا مختلف وكالات الأمم المتحدة من الاستفادة مما هو متوفر داخل المنظومة من معرفة فنية في مجال مراعاة المنظور الجنساني. فمثلا أقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة شبكته المؤلفة من مستشارين إقليميين في القضايا الجنسانية وسعى إلى توسيع نطاقها. ويحتفظ كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشبكة خاصة من منسقي القضايا الجنسانية. ومع ذلك، توجد ثمة حاجة إلى تجنب الازدواجية وإنشاء مجمع للموارد والدراية الفنية الجنسانية على نطاق المنظومة.

١٧٠- وبُذلت أيضا جهود في مجال التدريب وبناء القدرات[٢١]. فقد قامت اليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة بإعداد مبادئ توجيهية داخلية لموظفي البرنامج عن المنظور الجنساني. ونظّم برنامج الأغذية العالمي حلقات عمل تدريبية بشأن مراعاة المنظور الجنساني. وقد انتهى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من إعداد ورقة مفاهيمية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وستكون هذه الورقة بمثابة الأساس لتصميم نموذج تدريبي في كلية موظفي الأمم المتحدة. وبرغم هذا التقدم، ما زالت وكالات عديدة تشير إلى هذا المجال باعتباره أكثر المجالات إثارة للتحدي. وبوجه عام، يحتاج موظفو الأمم المتحدة إلى مزيد من التدريب لمراعاة لمنظور الجنساني ولكي يتمكنوا بصورة فعالة من تجميع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وإجراء تحليل لها يراعي الفوارق بين الجنسين،. ونشر الممارسات السليمة[٢٢].

تحسين التوازن الجنساني

١٧١ -صدر أمر إداري (ST/AI/1999/9)، يتعلق باتخاذ تدابير خاصة لتوظيف المرأة، بهدف تعجيل العمل من أجل تحقيق التوازن الجنساني في الأمانة العامة. ونتيجة لذلك تحسن تمثيل المرأة على مستوى مد - ١. وازداد عدد النساء في هذا المستوى من ٧٧ (٢٨,٤ في المائة) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى ٨٨ (٣٠ في المائة) في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٠ (للاطلاع على مزيد من المعلومات انظر E/CN.6/2001/4). وبالمثل، وافقت اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على اتخاذ تدابير خاصة لتعيين المرشحات في منصب المنسق المقيم (اعتمدتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠). وفي الوقت الحاضر توجد ٢٩[٢٣] منسقة مقيمة من المجموع ١٤٠ منسقا مقيما.

هاء – الأبعاد الإقليمية

١٧٢ –أكدت الجمعية العامة في قرارها ١٩٢/٥٣ على الحاجة المتزايدة إلى إدراج أبعاد إقليمية ودون إقليمية في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، وشجعت المنسقين المقيمين على ضمان زيادة مشاركة اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك بالتشاور مع الحكومات.

١٧٣ –وأما البحوث التي أُجريت استعدادا للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، فقد وجدت بعض الأدلة على حدوث زيادة في استخدام المنظور الإقليمي ودون الإقليمي في أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن ذي قبل بما في ذلك المجالات التي تشملها التقارير السنوية للمنسقين المقيمين. ويعكس ذلك، من ناحية، الجوانب الإقليمية لقضايا العولمة. كما شملت العمليات المتعلقة بالاستعراضات التي تُجرى كل خمس سنوات للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، توجيه الاهتمام إلى النتائج الإقليمية. وأما المسائل التي أثيرت في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨ عن التعاون الإقليمي، وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذي الصلة ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ فقد أدت إلى زيادة الاهتمام بذلك وزيادة الأنشطة ذات الصلة إلى حد ما.

١٧٤ –ووفقاً لطلب الجمعية العامة، فإن المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي اعتمدت في عام ١٩٩٩، تضمنت إشارات إلى مشاركة اللجان الإقليمية. وقد نُظمت في عام ٢٠٠٠ دورات تدريبية إقليمية للتعريف بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لكل لجنة من اللجان الإقليمية بغية زيادة الحفز على المشاركة في التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحسب المنطقة. وبدأت النتائج الإيجابية لذلك تظهر في الأفق.

١٧٥ –واعتمدت في عام ١٩٩٩ المبادئ التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية بشأن الأبعاد الإقليمية لعمل منظومة الأمم المتحدة. كما وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية على اتفاق استراتيجي في عام ٢٠٠٠ لتعزيز سياساتها وتعاونها التنفيذي، في مجال التشاور، وتبادل المعلومات والجهود المشتركة.

١٧٦ –وتعتقد الغالبية الكبرى من الأفرقة القطرية أن المنظور الإقليمي مدرج في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وفي المقابل، أعلن نحو ٦٠ في المائة من الأفرقة القطرية والعديد من الدول الأعضاء أن اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تشارك مشاركة ضئيلة جداً في الأعمال التحضيرية للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. فمعظمها يتفق على أن القيود المحتملة التي تحول دون التصدي على نحو فعال للأبعاد

الإقليمية في التنمية الوطنية تتمثل في التمويل الناقص، وعدم مشاركة الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية؛ والتعقيدات المتعلقة بالملكية الوطنية للأنشطة الإقليمية.

١٧٧ -وتذكر بعض الوكالات مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي أن لها عادة هياكل ميدانية قوية إقليمية ودون إقليمية لتقديم الخدمات. وأما عمل بعض المنظمات الأخرى فهو عمل إقليمي وعالمي إلى حد كبير، مثل عمل منظمتي الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والاتحاد البريدي العالمي. ولكن تركز منظمات أخرى جهوداً هائلة على الظواهر العابرة للحدود وآثارها، وذلك مثلاً في مجال الاتجار بالمخدرات، أو تدفقات المهاجرين، أو وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن الأمثلة على ذلك النهج مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبرنامج الأغذية العالمي يعكف على اتخاذ تدابير لزيادة اللامركزية، الأمر الذي سيعزز مكانة المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية.

١٧٨ -وهناك شاغل آخر هو تعزيز العلاقات مع المنظمات الإقليمية والأقاليمية الأخرى (مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والكومنولث البريطاني) وتشجيعها على إيلاء اهتمام أكبر لقضايا محددة. وأبلغت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي عن بذل جهود لتحقيق هذه الغاية.

١٧٩ -كما ازداد نشاط اللجان الإقليمية في إشراك كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في التمويل المشترك أو التكميلي لبعض الأنشطة التنفيذية.

١٨٠ -ومن الخطوات المقترحة لتعزيز العلاقة مع اللجان الإقليمية، يمكن إيراد الخطوات التالية:

(أ) ينبغي أن يكون لدى جميع المنسقين المقيمين الذين يعينون استعداد كاف لمعالجة القضايا الإقليمية بما في ذلك دور اللجان الإقليمية؛

(ب) ينبغي إنشاء جهات تنسيق في اللجان الإقليمية للقضايا المتعلقة بالتقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبالمنسقين المقيمين و/أو تعزيز هذه الجهات. وكذلك، ينبغي أن تكون لجميع المنسقين المقيمين جهات تنسيق للعلاقات مع اللجان الإقليمية؛

(ج) ينبغي للمنسقين المقيمين أن يكفلوا المراعاة المناسبة للبعد الإقليمي في جميع عمليات التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك مشاركة اللجان الإقليمية[٢٤]؛

(د) يمكن للجان الإقليمية أن تصبح مراكز إقليمية متقدمة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مما يوسع مجالها المشترك بين الوكالات والمتعدد الجنسيات؛

(هـ) يمكن البدء على المستويين دون الإقليمي أو الإقليمي في إجراء التقييمات القطرية المشتركة وعمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك بما يُتفق والبرامج الإقليمية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية ووكالاتها المتخصصة؛

(و) زيادة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن إدراج ذلك في أعمال الاجتماعات السنوية للتنسيق الإقليمي.

واو - التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١٨١ - حثت الجمعية العامة في قرارها ٥٣/١٩٢ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٠/٢٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة على تكثيف جهودها الرامية إلى إدماج التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في صلب أنشطتها التنفيذية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة تشكل أدوات هامة لتعزيز وحفز التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، كل حسب اختصاصها، وذلك وفقا لما جاء في التقارير الأخيرة التي أعدتها الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (للاطلاع على مزيد من المعلومات عن إدماج التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأنشطة الرئيسية، انظر: TCDC/12/1، و TCDC/12/2، و TCDC/12/3).

١٨٢ - وأنشأت جميع مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة مراكز تنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقام العديد منها بصياغة صكوك جديدة للسياسة العامة لإدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة الرئيسية، وفقا للمبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية[٢٥] والمؤشرات التجريبية المشتركة لقياس النتائج[٢٦]. وبذلت بعضها جهودا واعية لتطوير ودعم برامج ابتكارية ومتميزة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لضمان الاستدامة وتحقيق قدر أكبر من التأثير، ويذكر على سبيل المثال البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة أو برنامج

تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب التابع لمركز التجارة الدولية. وتم على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي تنفيذ معظم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي حفزتها مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية. وكانت إقامة شبكات المعارف ودعم مراكز التفوق، فيما يبدو، السبل المفضلة التي استخدمتها معظم المنظمات في بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والخبرة الفنية، وإجراء بحوث مشتركة وحوار لمعالجة القضايا القطاعية أو العامة التي تقلق عدداً كبيراً من البلدان النامية، مثل قضايا التجارة، وحقوق الملكية الفكرية، والسكان، والخدمات البريدية وفيروس نقص الناعة البشرية/الإيدز.

١٨٣ -وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الداعم الرئيسي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال برامجه العالمية والأقاليمية والإقليمية والقطرية. وكانت معظم برامجه الإقليمية مبادرات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وكون أكثر من ٥٠ في المائة من أطر التعاون القطري تشير إلى صيغة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يبين أن هذا التعاون قد استخدم بصورة متزايدة في البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفضلا عن ذلك، اعتبر التعاون فيما بلدان الجنوب أولوية من أولويات خطة أعمال مدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

الحواشي

(١) اعتبارا من ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١.

(٢) انظر، مثلا، الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٥٥/٤٣.

(٣) انظر البيان الذي أدلى به الأمين العام في الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الذي عقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مستقبل المساعدة الإنمائية في نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٤) المعلومات الواردة اعتبارا من ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، المصدر: مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

(٥) انظر E/CN.3/2001/16.

(٦) كجزء من عملية الإصلاح الجارية للجنة التنسيق الإدارية، أنشئت لجنة برنامج جديدة رفيعة المستوى لتحل محل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، وأُنشئت لجنة رفيعة المستوى للإدارة

(٧) اعتمدت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية عددا من المبادئ التوجيهية، مثل مذكرة توجيهية لنظام المنسقين المقيمين بشأن متابعة المؤتمرات العالمية على الصعيد الميداني (١٩٩٨) والمبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك (١٩٩٨)، والمبادئ التوجيهية بشأن سير نظام المنسقين المقيمين (١٩٩٩)، والمبادئ التوجيهية للإطار الإنمائي للأمم المتحدة (١٩٩٩).

(٨) الأردن، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، غانا، الفلبين، كازاخستان، موزامبيق، نيبال.

(٩) رومانيا ومدغشقر.

(١٠) تشمل المجالات الأخرى التي قد يكون التنسيق ممكنا فيها طرائق التعاقد، وإجراءات التعيين، والتأمين، وطرق تقييم الأداء.

(١١) الأردن، أوزبكستان، البرازيل، بنغلاديش، زمبابوي، كازاخستان، كمبوديا، ميانمار، نيبال. ويختلف عدد الوكالات المشتركة في جهود التنسيق من بلد إلى آخر. وعلى سبيل المثال، تشترك جميع وكالات الأمم المتحدة في جهود التنسيق في زمبابوي. أما في ميانمار، فيشترك في جهود التنسيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(١٢) يوجد في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حوالي ٣ ٠٠٠ موظف مشاريع وطنية. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن عدد موظفيه للمشاريع الوطنية قد يصل إلى ٣٠ ٠٠٠ موظف. ولا يوجد في منظمة الصحة العالمية ترتيب لموظفي المشاريع الوطنية على هذا النحو، ولو أنه من الممكن التعاقد مع موظفين وطنيين بموجب ترتيبات تقع في إطار التعريف المتفق عليه عموما.

(١٣) يعيَّن مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي من جانب الأمين العام لإدارة وتمويل نظام المنسقين المقيمين. ويقدم المدير إلى الأمين العام الترشيح النهائي للمنسق المقيم.

(١٤) يوجد حاليا ١٣٠ منسقا مقيما.

(١٥) تشير عملية التقييم إلى التقييم بين الأقران على أساس ١٨٠ درجة، حيث يجري تبادل للآراء بشأن الأداء من جانب أعضاء الفريق القطري إلى المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ومن جانب المنسقين المقيمين إلى أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة. وهي عبارة عن عملية تبادل للآراء فيما بين القران.

(١٦) هذه بالإضافة إلى المواقع القائمة على الشبكة الإلكترونية الداخلية وشبكة الإنترنت للأمم المتحدة وجميع المنظمات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية، فضلا عن موقع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية على الشبكة الإلكترونية والذي يشمل مبادئ توجيهية وتقارير وورقات الدورات وغيرها من المعلومات ذات الصلة؛ انظر E/2000/46/Add.1، الفقرتان ٦٠ و ٦١.

(١٧) انظر أنشطة بناء القدرات التي تدعمها الأمم المتحدة: بعض التقييمات وبعض الدروس المستفادة، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 99.II.A.4)

(١٨) انظر E/1998/61.

(١٩) لاحظت الجمعية العامة في هذا السياق أنشطة صناديق وبرامج الأمم المتحدة التي تهدف إلى توفير المساعدة التقنية إلى البلدان المستفيدة، استجابة لاحتياجاتها وأولوياتها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، التي تشمل القضاء على الفقر وتعزيز جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، وأكدت على ضرورة الاضطلاع بتلك الأنشطة بناء على طلب الحكومات المستفيدة المهتمة، بشكل يندرج تماما في نطاق الولايات المسندة لكل من صناديق وبرامج الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تتلقى المزيد من المساهمات من البلدان المانحة.

(٢٠) توافق نسبة تقترب من ٩٩ في المائة من المنسقين المقيمين و٩١ في المائة من البلدان المستفيدة وجميع الجهات المانحة، التي قدمت ردودها على الاستبيان، على أن أنشطة الأمم المتحدة استهدفت النساء والفتيات اللاتي يعشن في ظل الفقر.

(٢١) خصص مرصد المرأة فرعا يقدم معلومات وعناوين اتصال بشأن مواد التدريب المتاحة (www.col.org/genderresources).

(٢٢) تتضمن الموارد الموجودة بالفعل ''خلاصة وافية للممارسات السليمة'' (www.unifem.org/goodpractses) وهي تعكس جهدا مشتركا فيما بين الوكالات، ومرصد المرأة (www.un.org/womenwork) وهو موقع تابع لشعبة النهوض بالمرأة وترعاه عدة وكالات أخرى.

(٢٣) يتضمن هذا العدد ٢٦ منسقة مقيمة يشغلن الوظيفة و٣ أشخاص تم تعيينهم. ويملك كل من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وصندوق الأمم المتحدة للسكان موقعا على الشبكة يتناول الممارسات السليمة.

(٢٤) تقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتشاور مع اللجان الإقليمية، باتخاذ تدابير لزيادة التقدم المحرز في هذا المجال، وبهذا يشجع جميع المنسقين المقيمين على أن يشركوا اللجان الإقليمية في التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، منذ البداية.

(٢٥) أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ١٩٩٨/٢٨٤ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ علما بمذكرة الأمين العام التي أحال بموجبها المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

(٢٦) للاطلاع على المؤشرات التجريبية المشتركة لقياس النتائج انظر TCDC/12/3، المرفق.